

إعراب صلى الله عليه
وأله

تأليف

الشيخ أحمد بن صالح آل طوق القطيفي

تحقيق

السيد صادق الحسيني الإشكوري

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الورى محمد
المصطفى وآله أجمعين، واللعن الدائم على أعاديهم إلى قيام يوم الدين.
وبعد، فقد جرت عادة كثير من المحققين في عصرنا هذا أن يقدموا
مقدمة طويلة تحتوي عمل المؤلف في الكتاب أو تشتمل ترجمة مفصلة
لصاحب الكتاب وما إلى ذلك.
وإني رأيت أن أكتفي في هذه البضاعة المزجاة والعمل الناقص بذكر
ترجمة مختصرة للمؤلف حتى تناسب اختصار الرسالتين، ولكني رأيت أن
أبسط البحث عن تأليفات المؤلف لما فيه من الفائدة الكثيرة للمحققين كما
هو واضح.

صادق الحسيني الإشكوري

٢٣ رجب المرجب ١٤١٧

(١)

نبذة من حياة المؤلف

هو الشيخ أحمد بن صالح بن سالم بن طوق القطيفي ، عالم عامل ، جليل فاضل ، كامل صالح . كان من أفاضل علماء عصره علماً وعملاً وورعاً و صار مرجعاً للتقليد في بلاد القطيف .

نسبه :

الصحيح في نسبه ما مرّ من أنه ابن صالح بن سالم بن طوق كما استشهد به العلامة الطهراني حيث رأى نسبه بخطه في بعض تملكاته للكتب ، ولم يذكر كلُّ من ترجم له جدّه سالم بل ذكروا أنه ابن صالح بن طوق .

ولا يخفى أن عدم ذكر المترجمين له لجده الأعلى لا يكون سهواً منهم ، بل لأنه كان هو والده مشهورين بـ «ابن طوق» نسبةً إلى الجد . وهذا كثير في الرجال كما لا يخفى على المتأمل .

ويؤيد هذا أنه على النسخة التي بأيدينا . وهي مصحّح بعضها بخط المؤلف . كما ذكره مترجموه : أحمد بن صالح بن طوق .

والده :

كان والده الشيخ صالح القطيفي من العلماء المؤمنين الصالحين وممن عاصر الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي وله عنه مسائل^(١) .

(١) من مسائله التي أجاب عنها الشيخ أحمد الأحسائي ، ثمانى عشرة مسألة جلها

وله أيضاً مسائل لولده كما ذكره في أنوار البدرين^(١).

أولاده:

وله من الأولاد الشيخ ضيف الله بن أحمد القطيفي. كان من العلماء الأخيار. له شرح رسالة والده في الأصول الخمسة كما سيأتي، وله جمع فتاوى السيد كاظم الرشتي في الطهارة والصلاة من أجوبة مسائل بأمره. توفي في كربلاء المعلى أو أطراف العراق.

وفاته:

توفي بعد سنة ١٢٤٥؛ إذ تاريخ بعض تملكاته للكتب هذه السنة.

فقهيّة، طبعت ضمن المجلد الثاني من جوامع الكلم كما في أعلام هجر ١٥٥/١ عن فهرست كتب شيخ أحمد ص ٣٢٧.
(١) أنوار البدرين ص ٣٢٧ ضمن ترجمة مؤلفنا.

(٢)

تأليفات القطيفي

له مؤلفات كثيرة تقرب من أربعين مصنفاً نذكر ما وصلنا إلى عنوانها مع تعريف الكتاب مختصراً على ترتيب حروف المعجم :

✽ أجوبة مسائل السيد حسين

جواب على مسائل سبع في العقائد والفقہ سألها السيد حسين بن أحمد وأجاب عليها البحراني باستدلال مختصر . تمت الأجوبة في ثالث محرم الحرام من سنة ١٢٤١ .

أولها : « الحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله .. إنه قد ورد عليّ مسائل من السيد العالم العامل التقي الوفي الصفي » .

✽ أجوبة مسائل الشيخ محمد الدرازي

جوابات قصيرة على مسائل الشيخ محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرازي البحراني ، أكثرها فقهية وفي بعض الأجوبة إشارات إلى أدلتها . تمت في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٤١ .

أولها : « ولا حول ولا قوة إلا بالله .. وبعد فقد ورد عليّ سؤال من العالم العامل الفاضل الكامل » .

✽ أجوبة مسائل الشيخ محمد الفرساني

جوابات شافية لمسائل أرسلها الشيخ محمد الفرساني البحراني الساكن في قرية صفوى .

✽ أحكام العمرة

استدلالي مختصر في أحكام العمرة والمسائل المتعلقة بها . والرسالة

في مقدمة وفصول ، هذه بعض عناوينها :

المقدمة : في وجوب العمرة في العمر مرة .

الفصل الأول : في مواقيت العمرة .

الفصل الثاني : في الطواف .

أوله : « ولا حول ولا قوة إلا بالله .. وبعد فهذه نبذة يسيرة في أحكام

العمرة كتبتهامثالاً لقوله تعالى » .

✽ الأصول الخمسة

مجلد مبسوط في الأصول الخمسة الإعتقادية ، وقد شرحها ابنه

الفاضل الأواه الشيخ ضيف الله ، وهو شرح مزجي مفصل .

✽ الأصول الخمسة

رسالة مختصرة في بيان المعارف الخمس ، وهي غير الرسالة المفصلة

التي شرحها ابنه الشيخ ضيف الله كما مرّ آنفاً . وكانت النسخة موجودة عند

صاحب أنوار البدرين .

✽ إعراب « آله » من الصلاة

✽ إعراب « صلى الله عليه وآله »

وهاتان الرسالتان هما اللتان بين يدي القارئ الكريم ، وستجد تعريفاً

أكثر حولهما .

✽ تحديد أول النهار

تحقيق حول بدء النهار وأنه هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع

الشمس ، فيذكر فيه خمسة وأربعين دليلاً فقهياً ونجومياً على أنه من طلوع

الشمس وليس من طلوع الفجر . تم يوم ١٨ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣ .
أوله : « ولا حول ولا قوة إلا بالله .. اعلم أن أصحابنا عظم الله أجورهم
وضاعف إحسانه إليهم » .

* تيمم من منعه الزحام عن الخروج

رسالة وجيزة في أنه يجب التيمم على المحدث المرید للصلاة الذي لا
يتمكن من الخروج عن المسجد لشدة الزحام ، وهو بحث استدلالي جيد .
أوله : « الحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله .. اعلم أن الكتاب والسنة
والإجماع قد دلوا على أنه لا تشرع » .

* ترك الصلاة على محمد وآله في الركوع والسجود

رسالة استدلالية في حكم من ترك الصلاة على محمد وآله في الركوع
والسجود على قصد الجزئية لا مطلق الذكر . وقد نقضها بعض معاصريه .

* جامعة الشتات في أحكام الأموات

رسالة مبسطة في أحكام الأموات المختلفة .

* جواب مسألة عن الحبوة

يسأل عالم بحراني عن أنه هل يحبى ابن الإبن من أموال الميت كما
يحبى الإبن منها ، فكتب مؤلفنا هذا الجواب الإستدلالي في ١٧ ربيع
المولود سنة ١٢٤٠ .

أوله : « ولا حول ولا قوة إلا بالله .. ما يقول الفقيه أيده الله تعالى فيما لو
قال قائل بتمشية الحبوة إلى ولد الولد بالنسبة إلى جده » .

* الرجعة

يثبت رجعة الأئمة عليهم السلام بالدليل العقلي والنقلي ، فيذكر في
الدليل النقلي كثيراً من الأحاديث الواردة في الموضوع من طرق الشيعة

والسنة .

أوله : « ولا حول ولا قوة إلا بالله .. إن من أنفس ما تصرف فيه الأعمار معرفة صفات الأئمة الأطهار » .

✽ روح النسيم في أحكام التسليم

في أن التسليم في الصلاة هل يجب أم لا ؟ وبيّن فيه بعض الأحكام المتعلقة به . تم تأليفها في ٢٩ محرم الحرام سنة ١٢٤٤ . وهي تشتمل على ثلاثة مواطن هذه عناوينها :

الموطن الأول : في وجوبه وندبيته .

الموطن الثاني : في أن التسليم هل هو جزء أو خارج .

الموطن الثالث : في تعيين الصيغة المخرجة .

أوله : « الحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله .. اعلم هدانا الله وإياك أن التسليم الواقع في آخر الصلاة قد اضطرب فيه فتوى العصابة » .

✽ شرح حديث « من عرف نفسه »

شرح على الحديث المعروف المروي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام « من عرف نفسه فقد عرف ربه » . استخراج منه الأصول الخمسة الإعتقادية بأبسط بيان وأوضح برهان .

كانت نسخته موجودة بخط المؤلف عند الشيخ علي البلادي صاحب أنوار البدرين .

✽ شرح حديث « من همّ بحسنة »

شرح على الحديث المروي في الكافي للكليني « إن الله جعل لآدم في ذريته من همّ بحسنة .. » ، كتبه المؤلف بطلب من الشيخ محمد بن مبارك بن علي ، وردّ في نصفه الثاني على المولى صالح المازندراني في شرحه

لهذا الحديث . تم في ٢١ شوال سنة ١٢٤٣ .

أوله : « ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .. قد سألتني سلالة العلماء الصالحين و خلاصة الأخلاء الناصحين » .

* الفرائض والمواريث

مجلد في أحكام الفرائض والمواريث . رآها بخطه الشيخ علي البلادي البحراني مؤلف أنوار البدرين .

* قصد الثواب والعقاب في العبادة

رسالة استدلالية في جواب أنه هل يجتمع قصد القربة مع قصد الثواب أو الإجتنا ب من العقاب ، أم قصدهما مفسد للعبادة وينافي قصد القربة المطلوب في العبادات . تم في ١٣ صفر سنة ١٢٤٣ .

أوله : « ولا حول ولا قوة إلا بالله .. اختلف الأصحاب في صحة العبادات بقصد نيل الثواب أو الخلاص من العقاب » .

* مختصر رسالة محمد بن عبد الجبار

اختصار لرسالة شيخه الشيخ محمد بن عبد الجبار^(١) كما في أنوار البدرين .

* المسائل العويصة (المسائل)

مسائل مشكلة لا يوجد لها حل أرسلها إلى الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي أكثر من مرة ، و جلها مذكورة في جوامع الكلم ، وإليك تفصيلها :

١ - إحدى عشرة مسألة أكثرها فقهية ، منها مسألة عن النية في

(١) لعله الشيخ محمد بن الشيخ علي بن عبد الجبار القطيفي .

العبادات .

٢- واحد وسبعون مسألة في التفسير والفلسفة وعلم الفلك وشرح بعض الأحاديث المشككة ومائل أخرى .

٣- ست عشرة مسألة مختلفة منها تفسير قوله تعالى ﴿وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود﴾ .

٤- خمس عشرة مسألة متنوعة منها شرح الحديث « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » .

٥- عشر مسائل أخرى .

طبعت هذه الخمسة ضمن المجلد الأول من جوامع الكلم .

٦- أربع عشرة مسألة منها بيان معنى الحديث الشريف « له الأمثال العليا » وقوله تعالى ﴿وله المثل الأعلى في السماوات والأرض﴾ . أتم الشيخ أحمد الأحسائي جوابها في ١٦ ذي القعدة من سنة ١٢٣٤ . وهي مخطوطة .

٧- مسائل أخرى ، فرغ الأحسائي من جوابها في كاشان ٢٤ رجب ١٢٢٣ . وهي أيضاً مخطوطة .

* مسألة في العدد

استدلالية في أنه لو طلقت امرأة لا ترى الحيض إلا في ثلاثة أشهر مرة واحدة وكان قد بقي من رؤية الدم شهر واحد ، كيف تكون عدتها من الطلاق .

كتبت في ثالث ذي القعدة سنة ١٢٣٩ .

* مناسك الحج

رسالة مختصرة في بيان أحكام الحج ، ولعلها هي التي مضت بعنوان

« أحكام العمرة » .

※ نزهة الأحاب

مستمل على رسائل وفوائد وأجوبة مسائل من فنون شتى ، نظير

« نزهة الألباب » الآتي .

※ نزهة الألباب

مستمل - كسابقه - على عدة رسائل وجوابات في مسائل وعلوم

شتى .

※ نعمة المنان^(١)

مجلد كبير جيد في الإمام المنتظر المهدي عجل الله تعالى فرجه

الشريف . كانت نسخته موجودة عند محمد صالح بن أحمد بن صالح آل

طعان الستري البحراني القطيفي .

※ الواجب الكفائي

رسالة استدلالية في معنى الواجب الكفائي ، نقل فيها جملة من آراء

الفقهاء . تمت في ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٤٣ .

أوله : « الحمد لله رب العالمين .. إن تحقيق مسألة الواجب الكفائي لم

أقف فيها على تحقيق يكشف عن حقيقته » .

※ وجوب الإخفات في غير الأوليين

يستدل على أن الجهر في الركعات التي يفتي الفقهاء بالإخفات فيها

يبطل الصلاة ، كتبه في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ .

(١) تتمه العنوان في بعض المصادر هكذا: في إثبات وجود صاحب الزمان (عج)، وفي بعضها الأخرى بدون لفظة «وجود»، وفي ثالثة: في رجعة صاحب الزمان (عج).

أوله : « ولا حول ولا قوة إلا بالله .. مسألة يجب الجهر بقراءة الحمد
والسورة في أولتي العشائين وفي الصبح » .

(٣)

وصف الرسالتين

إعراب «صلى الله عليه وآله»

هذه الرسالة في إثبات أن الصحيح في هذه العبارة هو « وآله » بالجر كما هو المشهور المتبع عند الشيعة ، لا « على آله » كما يقوله جماعة من النحاة وغيرهم ، ولا « آله » بالنصب ، أو « آله » بالرفع . كتبه في ٢٠ رمضان سنة ١٢٠٧ .

ويستدل المصنف على ما ادعاه بمختلف الشواهد والأدلة . وهو بحث نحوي لطيف متنوع كثير الفائدة لمن راجع إليه وتدبر فيه .
وهذه الرسالة أول ما كتبه المؤلف كما صرح به في آخر الطريق الثاني من الرسالة الثانية حيث قال : « ومن أراد استقصاء البحث في العطف والمعية هنا فليرجع إلى رسالتنا . . . » وهي أول ما نطق به لسان قلبي في عرصة الطرس بلغة البيان .»

إعراب « آله » من الصلاة

يثبت بثلاث طرق أن لفظة « الآل » من عبارة « صلى الله عليه وآله »

يجب أن تقرأ بالجر لا بالنصب ، وموضوع هذه الرسالة مشترك مع ما قبلها .
كتبه بعد الرسالة السالفة .

ويدل أيضاً على كتابة الرسالة الثانية بعد الأولى ، قول المؤلف في
الطريق الأول من طرق إثبات الجر : « فقد أوضحنا جوازه - أي جواز العطف
على الضمير المجرور بدون إعادة الجار - اختياراً ... في رسالتنا المعمولة
في هذه المسألة » .

وقال في آخر الطريق الثاني : « ومن أراد استقصاء البحث في العطف
والمعية هنا فليرجع إلى رسالتنا المعمولة في هذه المسألة قبل هذه » .
وما كتبه ثانياً اختصاراً من الرسالة الأولى ببيان أجمل وأخصر ، وقد
أضاف طريقاً آخر لإثبات المسألة لم يوجد في الأولى ، وهو الإعتبار بالنظر
إلى أصل ترتب الوجود وفيضان الجود .

(٤)

وصف النسختين المخطوطتين

هاتان النسختان موجودتان في مكتبة السيد المرعشي العامة ضمن
مجموعة برقم ٢٣٥٨ ، الأولى من الورقة ١٥٠ إلى ١٥٧ والثانية من الورقة
١٥٨ إلى ١٦٣ ، كلاهما بخط مكي بن علي بن هاشم الموسوي الخطي ، كتب
الأولى في ليلة السبت الثانية والعشرين من شهر شعبان لسنة ١٢٤١ من
الهجرة النبوية ، وكتب الثانية في اليوم الثاني من نفس الشهر والسنة ولا
يخفى أن الرسالة الثانية مؤخره تأليفاً ومقدمة كتابةً ، فتدبر .

(٥)

عملي في هاتين الرسالتين

وقد بسطت الكلام في تعليقاتي على كلام المؤلف رحمه الله تزييداً لمن يريد الزيادة في المقام ، وتثبيتاً لما بنى المؤلف كلامه عليه ، وزدتُ ترجمة الأعلام الذين وردت أسماءهم في المتن اختصاراً ، ووضعت بعض الفهارس الفنية اللازمة لكي يسهل التناول إلى الرسالتين ، والمهم من الفهارس فهرس الموضوعات الذي يهدي الطالب إلى كل موضوع نحوي أو أدبي أو قرآني وغيرها ورد في المتن أو الهامش .

والملمتس من الإخوان والأصدقاء أن يبينوا لي الزلات والهفوات ، فإنه خير هدية يرسله أخٌ إلى أخيه ، والله من وراء القصد وهو الموقِّع المعين .

مصادر المقدمة

- ١- التراث العربي، مجلدات مختلفة.
- ٢- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، مجلدات مختلفة.
- ٣- فهرست نسخه‌های خطی کتابخانه عمومی آية الله مرعشي نجفي، مجلدات مختلفة.
- ٤- أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، الباب الثاني في ذكر علماء القطيف، ص ٣٢٦-٣٢٨ برقم ٢٣.
- ٥- الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة (طبقات أعلام الشيعة) ١/٩٢-٩٣.
- ٦- أعلام هجر من الماضين والمعاصرين، الجزء الأول، صفحات مختلفة.
- ٧- أعيان الشيعة ٢/٦٠٧-٦٠٨، نقل ما في أنوار البدرين وزاد عليه شيئاً يسيراً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه رسالة مختصرة وجيزة في مسألة إعراب «صلى الله عليه وآله» وكشف الغطاء عن نقابها لذوي الفن من طلابها
تأليف

العالم العامل الحبر المدقق المحقق الفاضل شيخنا ومقتدانا
الشيخ أحمد بن الشيخ صالح آل طوق دامت سعوده*

(*) هذه صورة ما كتب على الصفحة الأولى من النسخة الخطية، ونقلناها بعينها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمد لله الذي لا ينفك شيء من نعمه أبداً، والصلاة والسلام على محمد وآله أسعد السعداء].

وبعد، فيقول أقلّ الورى عملاً وأكثرهم زللاً أحمد بن صالح بن طوق: إن مسألة إعراب «صلى الله عليه وآله» مما التبتت على بعض الأفهام، وكثُر فيها الخوض والكلام؛ وهي أحد^(١) صور الصلاة^(٢) على نبينا صلى الله

(١) كذا، والظاهر: «إحدى».

(٢) إذ الصلاة على النبي وآله على صور متعددة تستفاد من روايات أهل البيت عليهم السلام:

منها: ما في رواية من معاني الأخبار ص ٣٦٧ - ٣٦٨ باب معنى الصلاة من الله عز وجل.. الحديث ١: صلوات الله وصلوات ملائكته وأنبيائه ورسله وجميع خلقه على محمد وآل محمد والسلام عليه وعليهم ورحمة الله وبركاته.

ومنها: ما في ثواب الأعمال ص ١٩٠ باب ثواب من صلى على النبي وآله الأوصياء المرضيين يوم الجمعة بعد الصلاة ضمن الحديث ١: اللهم صل على محمد وآل محمد الأوصياء المرضيين بأفضل صلواتك وبارك عليهم بأفضل بركاتك والسلام عليه وعليهم وعلى أرواحهم وأجسادهم ورحمة الله وبركاته.

ومنها: في ثواب الأعمال ص ١٩١ باب ثواب من صلى على النبي وآله.. من

قال في يوم مئة مرة «ربِّ صل على محمد وأهل بيته» قضى الله له مئة حاجة .. ، انظر: بحار الأنوار ٥٩/٩٤ الباب ٢٩ الحديث ٣٩.

ومنها: في ثواب الأعمال ص ١٨٨ باب ثواب من قال في دبر صلاة الصبح... وبحار الأنوار ٥٨/٩٤ الباب ٢٩ الحديث ٣٨: إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً اللهم صل على محمد النبي وذريته.

وجاء بعده: ومن سرَّ آل محمد في الصلاة على النبي وآله: اللهم صلِّ على محمد وآل محمد في الأولين وصلِّ على محمد وآل محمد في الآخرين وصلِّ على محمد وآل محمد في الملأ الأعلى وصلِّ على محمد وآل محمد في المرسلين، اللهم أعطِ محمداً [وآل محمد] الوسيلة والشرف والفضيلة والدرجة الكبيرة، اللهم إنى آمنت بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ولم أره، فلا تحرمني يوم القيامة رؤيته وارزقني صحبته وتوفني على ملته واسقني من حوضه مشرباً رويأ سائغاً هنيئاً لا أظماً بعده أبداً إنك على كل شيء قدير، اللهم كما آمنت بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ولم أره فعزّفتني في الجنان وجهه، اللهم بلغ روح محمد عني تحية كثيرةً وسلاماً.

ومنها: في تاريخ بغداد ٢١٥/٦ برقم ٣٢٧٣ هكذا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد؛ اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد.

ومنها: في ثواب الأعمال ص ١٨٨ باب ثواب من صلّى على محمد وأهل بيته، وبحار الأنوار ٥٨/٩٤ الباب ٢٩ الحديث ٣٧: صلى الله على محمد وأهل بيته.

ومنها: الصيغة المشهورة المتداولة بين الألسنة، وهي «صلى الله عليه وآله» كما روي عن زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام في الصحيفة السجادية، الدعاء الثاني هكذا: والحمد لله الذي منّ علينا بمحمدٍ نبيه صلى الله عليه وآله دون الأمم الماضية..

عليه وآله أجمعين وسلّم، الواجبة عند كثير من علماء الأمة الأعلام^(١)، وبها يستجاب الدعاء، وتتم الصلاة المفروضة وتقبل ويُتَوَرَّ الكلام.

وذلك أنّ علماء العصر اختلفوا في إعراب «الآل» من هذه الصورة، فبعضهم يقول: الحقّ ما ذهب إليه البصريّون^(٢) في المنع من العطف على

وفي الدعاء الخامس في الصلاة على ابداع الرسل ومصدّقهم... من لُدن آدم إلى محمد صلى الله عليه وآله من أئمة الهدى.. وكذا في الدعاء لنفسه وأهل ولايته وغير ذلك من الموارد الكثيرة التي جاءت في مطاوي هذه الصحيفة الشريفة.

وانظر في كيفية الصلاة على النبي وآله إحقاق الحق ٢٦٢/٣ وما بعده، شرح وفضائل صلوات للأردكاني ص ١٦٥ - ١٩٣. تجد فيه نقولاً من الصلوات المختصرة والمفصلة. ولا بأس بالرجوع إلى كتاب مفاتيح الجنان للمحدث القمي رضوان الله عليه فإنه أتى بأنواع مختلفة من الصلوات على محمد وآله في تضاعيف كتابه.

(١) من القائلين بالوجوب ابن بابويه رحمه الله وصاحب كنز العرفان على ما قال العلامة المجلسي في الفرائد الطريفة ص ٢٠٩: قال: والمشهور بين أصحابنا رضوان الله عليهم وجوبها في التشهد.. إلى أن قال: وظاهر كلام ابن بابويه رحمه الله وجوبها كل ما ذكر النبي صلى الله عليه وآله، واختاره صاحب كنز العرفان [١٣٣/١] فيه، وهو الظاهر من الأخبار الكثيرة.. بل الظاهر من الأخبار تكرارها كلما تكرر الذكر كتعدد الكفارة بتعدد الموجب.

(٢) اعلم أن البصرية والكوفية من المذاهب النحوية والمدارس الأدبية القديمة، وهما تختلفان جوهرًا وعنصرًا على رأي كثير من العلماء، إذ إمام الكوفيين الفراء المتوفى سنة ٢٠٧، والكسائي المتوفى سنة ١٨٩، وإمام البصريين سيبويه المتوفى سنة ١٨٠، وقد اختلفت آراؤهم ونظرياتهم كثيراً بحيث لا يجتمع تفكير هاتين الطائفتين وأسلوبهما العلمي في كثير من المسائل.

وكانت البصرة أسبق مدن العراق إلى ميدان النشاط النحوي، وتبعها الكوفة بعد نحو قرن من الزمن، ثم جاءت بغداد على أثرهما إلا أن المرحلة التي قطعها البصرة والكوفة في النحو كانت مرحلة رائعة الأثر بعيدة المدى، وإلى هاتين المدينتين يعود الفضل الأول في بناء النحو العربي ووضع أصوله.

ولا يخفى أن للمنافسة الشديدة والنزاع العلمي بين نحاة الكوفة والبصرة أثراً حميداً في شحذ الهمم وبذل الجهود في خدمة الأدب والنحو والصرف، بل لقد ساعدت تلك المنافسة على الوصول بعلم العربية إلى النضج والعمق وكثرة المؤلفات الرائعة كما كانت سبباً في تعدد الآراء وتشعب المذاهب الأدبية.

وهناك مذاهب أخرى نشأت بعد هذين المذهبين مزجاً بينهما كالمذهب البغدادي، وقد صرح بذلك مازن المبارك في كتابه «الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه»، قال: أما بغداد فكان أثرها واضحاً فيما بعد في التوفيق والمزج بين المذهبين البصري والكوفي

ثم اعلم أنه حين يوصف أحد النحويين بأنه بصري أو كوفي لا يعنى أنه كان كالمررد أو تعلق تعصباً لمدينته ونصرة لمذهبه، وإنما يعنى انتسابه في منهجه النحوي إلى أحد هذين المذهبين وذهابه مذهبه في آرائه النحوية كلها أو معظمها.

والجدير بالذكر أنه لم يبق هاتين المدرستين إلى زمن بعيد، بل نرى في القرن الرابع - كما يقول مازن المبارك - أن بغداد اتسعت للمذهبين النحويين بمعنى أن علماءها بسطوا المذهبين واختاروا منهما، ويرى بعض الباحثين أن مدرستي البصرة والكوفة ظلتا حتى منتصف القرن الرابع حيث ذهب شيوخهما قبل هذا المنتصف، ولكنه بقي النحو البصري والكوفي حياً متبعاً متميزاً حتى أواخر القرن الرابع كما هو الأمر عند الفارسي (ت ٣٧٧) والسيرافي (ت ٣٦٨) وغيرهما من البصريين، وعند ابن الأنباري (ت ٣٢٨) والخليل بن أحمد السجزي (ت ٣٧٨) وغيرهما من الكوفيين.

على أن بعض الدارسين في المذاهب النحوية يعتقدون أن البغدادية والكوفية

جماعة واحدة وطريقة البغداديين في الدرس النحوي هي طريقة الكوفيين، وأن مذهب الأندلسيين أو المصريين لا وجود لها - كما في «الدرس النحوي في بغداد» للدكتور مهدي المخزومي.

وعلى أي حال، نرى إلى جانب هؤلاء النحويين - الذين نعدّهم امتداداً لمدرستي البصرة والكوفة في بغداد - نحاة آخرون خلطوا بين المذهبين كابن كيسان (ت ٢٩٩) وابن شقير (ت ٣١٥) وابن الخياط (ت ٣٢٠)، وليس لهؤلاء منهجاً خاصاً مستقلاً عن منهجي البصرة والكوفة، بل هم نحاة تحرروا من التعصب للبصرة أو الكوفة أو شيوخهما. انظر: الرماني النحوي لمازن المبارك ص ٣٠ - ٤٠.

ولعلّ أهم ما يميّز المدرسة الكوفية من البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تسدداً جعل أئمتها لا يقبّتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكّان بوادي نجد والحجاز وتهامة، ثم هُدّيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين.

وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة، ولكن معناه أن الكوفيين - وفي مقدمتهم إمامهم الكسائي - كانوا لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء العرب بحيث قال السيوطي في الإقتراح ص ٨٤ طبعة حيدرآباد: لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ووثّبوها عليه. وقال في همع الهوامع ٤٥/١: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً.

والأصل الذي أقام عليه القدماء آراءهم في التمييز بين المذهبين هو ما جاء في الإقتراح: ٨٦ من أن: مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر.

وقد قيل في المقام أقوال آخر ونظريات مختلفة في كيفية المدرستين وعلمائهما،

الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ فيجب عندهم نصب «آله»، فبعضهم بالعطف على محلّ الضمير البعيد وبعضهم على المعية.

وأكثرهم يقول: الحقّ ما ذهب إليه الكوفيون من عدم وجوب إعادة الخافض فيجوزون فيه مع النصب على أحد الوجهين السابقين الجرّ بالعطف على محلّ الضمير القريب.

هذا حاصل كلامهم أمّد الله في أيّامهم.



وقد ظهر لي في هذه المسألة^(١) وجوب الجرّ في لفظ «الآل»، ولتقدّم كلاماً

فليراجع من شاء إلى كتاب المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ومدرسة الكوفة، والدرس النحوي في بغداد كلاهما للدكتور مهدي المخزومي، وكتاب الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه لمازن المبارك، والدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري لجاسم السعدي، وغيرها.

(١) هذه المسألة أوردها ابن الأنباري في «مسائل الخلاف» بأدلة الفريقين، على ما قال البغدادي في خزنة الأدب ١٢٤/٥، والمراد به: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٤٦٥/٢.

وراجع أيضاً حول هذه المسألة: حاشية الصبان ٩٩/٣، التصريح على التوضيح ١٩٠/٢، البهجة المرضية ص ١٦٧، شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/١ - ٣٠١ - (٣٣٢/٢ - ٣٣٦ من الطبعة المحققة)، شرح ابن يعيش على المفصل ص ٣٩٩، خزنة الأدب ١٢٥/٥، شرح ابن عقيل ٢٤١/٢، المغنى لابن فلاح اليمني - المخطوط - ص ٣٥٠ من نسختنا، مجمع البيان ١/٢، الفرائد الطريفة للعلامة المجلسي ص ٢٢٠، الكتاب لسيبويه ٣٩٠/١ - ٣٩١ - (٣٨١/٢ - ٣٨٣)، النكت

في أصل مسألة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ فنقول:

الحقّ ما ذهب إليه الكوفيّون ويونس^(١) والأخفش^(٢) وقطرب^(٣)

في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري ص ٦٦٨، الحدائق الندية في شرح الصمدية ص ٣٤١ - ٣٤٢، شرح جمل الزجاجي ١/٢٤٣ - ٢٤٥، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٢٤٦ - ١٢٥٦، نحو القراء الكوفيين لخديجة أحمد مفتي ص ١٠٣ - ١٠٤، الوسيط في تاريخ النحو العربي للدكتور عبدالكريم محمد الأسعد ص ٩٠ - ٩٣، التهذيب الوسيط لابن يعيش ص ١٦٥، وغيرها مما سيأتي في تضاعيف الكتاب.

(١) هو يونس بن حبيب بن عبدالرحمن الضبي، إمام في النحو واللغة، وله فيه قياس ومذاهب تروى عنه. مات سنة ١٨٢. انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٤٧ برقم ٤٢٢ عن أخبار النحويين البصريين ص ٣٢، وفيات الأعيان ٢/٥٥١ وغيرهما.

(٢) هو أبوالحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي لغوي من أهل بلخ. سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه. توفي سنة ٢١٥ أو ٢١٠ أو غيره على اختلاف. انظر ترجمته في الأعلام ٣/١٥٤، البلغة ص ١٠٤ برقم ١٣٩ عن الفهرست ص ٥٢ وغيره.

واعلم أنه صرّح بمذهبه في هذه المسألة ابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ فقال: وقال الأخفش في المسائل الصغرى بعد إنشاده قول الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

فمنهم من ينصب «الضحاك» ومنهم من يجره ومنهم من يرفعه كأنه قال: فحسبك سيف مهند والضحاك أيضاً حسبه سيف مهند.

فجواز جر الضحاك عطفاً على الكاف من حسبك - مع التمكن من النصب على أنه مفعول معه، ومن الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر - على أنه فعل مختار لا مضطر.

وعمر^(٤) والشلوبين^(٥) وأبو عبيدة^(٦) ومحققوا المتأخرين - كابن مالك^(٧)

وحكاية الأخفش ذلك دون استضعاف مشعر بأنه مطرد.

وقال الأخفش أيضاً: ومن العرب من يجعل رويداً مصدرًا فيقول: رويد زيدٌ عمراً كقولك ضربُ زيد عمراً، ورويدك عمراً مثل ضربك عمراً. فالكاف في موضع جرٍّ، تقول في هذا المعنى: رويدك وزيدٍ عمراً إن عطفته على الكاف جررته.

فهذا تصريح منه باطراد العطف على الضمير المجرور. انتهى كلام ابن مالك.

(٣) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد الشهير بقُطرب، عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة، أخذ النحو عن سيبويه وهو الذي لقبه. له مصنفات كثيرة. توفي سنة ٢١٠. انظر: الأعلام ٣١٥/٧، البلغة ص ٢١٤ برقم ٣٥٦ عن المزهري ٤٠٥/٢، إنباه الرواة ٢١٩/٣ وغيرها.

(٤) لم أرَ من تعرّض له رغم ما تفحصت، والمسمون بـ «عمر» من النحاة والأدباء ليسوا بقليلين، ولا أدري أيهم مقصود المؤلف رحمه الله.

(٥) هو أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي الشلوبين (أو الشلوبيني) من كبار العلماء بالنحو واللغة، مات سنة ٦٤٥. انظر: معجم المؤلفين ٣١٦/٧، إنباه الرواة ٣٣٢/٢، وفيات الأعيان ٣٨٢/١.

صرح بمذهبه وبعض من عداه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٦٦٥ حيث قال: والعمل بمقتضى هذه الشواهد في النظم والنثر قياساً هو مذهب يونس والأخفش والكوفيين، وهو اختيار الشيخ أبي علي الشلوبين واختياري.

(٦) هو معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي البصري النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة والنحو. مولده بالبصرة وتوفي سنة ٢٠٩ أو ٢١٠ على اختلاف في مسقط رأسه. له مؤلفات كثيرة. راجع عنه: البلغة ص ٢٢٤ برقم ٣٧٢ عن أخبار النحويين البصريين ص ٦٧ ومراتب النحويين ص ٧١ وطبقات الزبيدي ص ١٢٤ وغيرها.

(٧) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي النحوي. إمام في العربية واللغة وصاحب مؤلفات كثيرة من أشهرها الألفية، توفي سنة ٦٧٢ أو قبله. انظر ترجمته في البلغة ص ٢٠١ برقم ٣٣١ عن طبقات الفراء ١٨٠/٢ والوافي بالوفيات

وغيره^(١) - من عدم وجوب إعادة الجارّ، وذلك لكثرة العطف على الضمير
المجروح بدون إعادة الجارّ في كلام العرب.

قال أبو حيان^(٢): والذي أختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب كثيراً
نظماً ونثراً، ولسنا متعبّدين باتّباع جمهور البصريين بل نتبع الدليل. انتهى.

ومما ورد من ذلك قوله:

فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(٣)

٣٥٩/٣ ومرآة الجنان ١٧٢/٤ وغيرها.

قال في ألفيته:

وَعَوْدٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى وَكَيْسٌ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى
ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلَا فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّنَا

لاحظ: البهجة المرضية: ١٦٧ و١٦٨.

وقال ابن أم قاسم في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/٢٣١:
ذهب الكوفيون ويونس والأخفش إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض،
واختاره الشلوبين والمصنف - أي ابن مالك -.

(١) من القائلين به الزجاج على ما قال السيوطي في البهجة المرضية في شرح الألفية
ص ١٦٨.

(٢) هو أثير الدين محمد بن يوسف، عالم أندلسي من أشهر أئمة عصره في اللغة
والنحو والحديث والتفسير. رحل إلى المشرق ومات بالقاهرة. له: البحر المحيط في
التفسير، التذيل والتكميل، ارتشاف الضرب وغيرهما في النحو. توفي سنة ٧٤٥.

(٣) أوله: الْآنَ قَوَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا... وفي رواية ثانية «قَدِ بَتْ» بدلاً من «قربت»،
وفي رواية ثالثة: أَنْشَأَتْ.

لم يعرف قائله. والشاهد في المقرب ص ٢٣٤، الكتاب ٢/٣٨٣، الإنصاف
٢/٤٦٤، شرح الكافية ١/٢٩٦، خزانة الأدب ٥/١٢٣، الكشف ١/٤٩٣ (كما في

بجزّ الأيام. أنشده سيبويه^(١).

وأنشد الفراء^(٢):

شرح الصحيفة السجادية للسيد الداماد ص ٩٤، إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، مجمع البيان ٢/٢، شرح ابن عقيل ٢٤٠/٢، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٣، المغني - المخطوط - لابن فلاح اليمني ص ٣٥٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٤/١، شرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٠، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٠٧/١، همع الهوامع ١٣٩/٢، الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٩١ وغيرها، شرح أبيات سيبويه لابن سيرافي ١٤٥/٢، ونقل عن شرح الشواهد للشنتمري ٣٩٢/١ وغيره أيضاً.

والمعنى: قد شرعت أو قرّبت الآن أيها الرجل تشتمنا وتذمّنا وتنال منا بالصريح بعد ذمّك وسيكّ فينا بالكناية، وقد كانت قبل ذلك بيننا وبينك محبة عظيمة لا تقتضي ذلك، وحيثما صدر فينا منك ما ذكر، وإن كنت فعلت ذلك، ففارقنا لأن هذا ليس بعجيب منك لأنك أهله، وليس عجيباً من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه. ولا يخفى أن الفاء في قوله «فاذهب» واقعة في جواب شرط مقدر، أي: إن تفعل ذلك فاذهب. والفاء في قوله «فما» للتعليل.

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه أكبر نحاة العربية، وأول من بسط النحو ووضع فيه «الكتاب» العظيم. لزم شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي وروى عنه، وبمذهبه يأخذ أهل البصرة. توفي سنة ١٨٠. انظر عنه مقدمة «الكتاب» تحقيق عبد السلام محمد هارون، وقد ذكر مراجع ترجمته في ٦٣/١ منها: المعارف لابن قتيبة ص ٢٣٧، مراتب النحويين ص ٦٥، إنباه الرواة ٣٤٦/٢ - ٣٦٠.

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء، إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب. له: معاني القرآن. توفي سنة ٢٠٧. انظر طبقات النحويين واللغويين للأندلسي ص ١٣٠ - ١٣٣، بغية الوعاة ٣٣٣/٢ وغيرهما وانظر إنشاده في معاني القرآن ٢٥٣/١ و٨٦/٢ كما نقل عنه في هامش إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١.

تُعَلِّقُ^(١) فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَفَّ^(٢) غُوْطُ نَفَانِفٍ^(٣)
بِحِجْرٍ «الْكَفَّ»^(٤).

وقال الآخر:

فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصِلُ بِهَا وَسَعِيرِهَا^(٥)
بِحِجْرٍ «سَعِيرٍ».

وقال الآخر:

بِنَا أَبَدًا لَا غَيْرِنَا^(٦) يُدْرِكُ الْمُنَى وَتُكْشَفُ غَمَاءُ الْخُطُوبِ الْفَوَادِحِ^(٧)

(١) كذا في الأصل وفي الإنصاف، لكن في شرح ابن عقيل ومجمع البيان وخزانة الأدب وغيرها: نُعَلِّقُ - بالنون -، فعلية الصيغة بلفظ المعلوم ومفعوله: سيوفنا بالنصب.

(٢) في المغني لابن فلاح وخزانة الأدب وشرح ابن عقيل ومجمع البيان وغيرها: الكعب، بدل الكف. وفي شرح جمل الزجاجي ٢٤٤/١: فما بينها والأرض.

(٣) الشاهد في شرح ابن عقيل ٢٤١/٢، مجمع البيان ٢/٢، خزانة الأدب ١٢٥/٥، الانصاف ٦٦٥/٢، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٣، إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ والشعر لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥٣، وفيه «تتأفف» مكان «نفانف» كما نقل في المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٥٧٥/٢.

(٤) أي: بين السيوف وبين كف الرجل أو كعبه على ما في النسخ المنقول عنها.

(٥) أوله: إذا أوقدوا ناراً لحربٍ عدوهم، كما في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٣.

(٦) في شرح عمدة الحافظ والمعجم المفصل: تُبَلِّغُ، بدل يدرك.

(٧) الشاهد في شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٤، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٨٤/١.

بجزّ « غيرنا ».

وقال الآخر:

أَكْرَهُ^(١) عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ مِنْهَا أَوْ سِوَاهَا^(٢)

فسواها معطوف على الهاء في «منها»، أورده الفارضي^(٣). قال: وأنشد

الفرّاء:

هَلَّا سَأَلْتِ عَنِ الْجَاهِمِ عَنْهُمْ^(٤) وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرَقِ^(٥)

أي: عنهم وعن أبي [نعيم]. انتهى.

(١) في الخزانة ٤٣٨/٢: أَشَدُّ، وفي ١٢٥/٥ كما نقله المصنف.

(٢) نقله في شرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢ وخزانة الأدب ١٢٥/٥ والانصاف ٤٦٦/٢، وفي الأخيرين: «أفيها كان حتفي أم سواها»، ولم ينسبها إلى قائل معين، لكن في خزانة الأدب ٤٣٨/٢ والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٠٥٣/٢ نسبها إلى العباس بن مرداس. ونسبه في الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٩١ إلى قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلي والمعروف أيضاً بقيس بن الملوح العامري المتوفى سنة ٦٨.

والمعنى: أفي هذه الكتيبة أي بسبب هذه الكتيبة كان هلاكي أم في كتيبة أخرى، أي بسببها.

(٣) هو محمد الفارضي كما سيكرّر المؤلف اسمه.

(٤) في خزانة الأدب وشرح عمدة الحفاظ: بذى بدل: عن.

(٥) الشاهد في خزانة الأدب ١٢٥/٥، والانصاف ٤٦٦/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٦١٠/٢ من دون نسبة إلى قائل معين. وفي الأصل: المحرف بدل المحرق، صححناه كما في المصادر المذكورة.

ومثل ذلك قراءة حمزة^(١): ﴿تَسَاءَلُونَ^(٢) بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣) بِجَرِّ «الأرحام»^(٤).

وهي قراءة ابن عباس^(٥) و الحسن^(٦) و مجاهد^(٧) والنخعي^(٨)

(١) هو حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، المتوفى سنة ١١٦ أحد القراء السبعة، انتهت إليه القراءة بعد عاصم. توفي سنة ١٥٤ أو ١٥٨ في أيام خلافة المنصور أو المهدي. انظر: النشر في القراءات العشر ١/١٦٦، معجم القراءات القرآنية ١/٨٠.

(٢) بتخفيف السين على قراءة أهل الكوفة، وعليه فأصله «تساءلون»، حذف التاء لاجتماع حروف متقاربة، أو تَسَاءَلُونَ بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي السَّيْنِ عَلَى قِرَاءَةِ الْبَاقِيْنَ لِاجْتِمَاعِهَا فِي أَنْهَمَا مِنْ حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَائِيَا وَاجْتِمَاعِهَا فِي الْهَمْسِ فَخَفَّفَ هُنَا بِالْإِدْغَامِ كَمَا خَفَّفَتْ هُنَاكَ بِالْحَذْفِ. راجع مجمع البيان ١/٢٠١. وقرأ «تَسَاءَلُونَ بِهِ» و«بِالْأَرْحَامِ» ابن مسعود والأعمش، و«تَسَلُّونَ بِهِ» - من غير همز - ابن عباس واليماني، على ما في كتاب: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ٣١.

وقد تعرض بهذه المسألة أبو محمد قاسم بن فيرة الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ في قصيدة المسماة بـ «حرز الأمانى ووجه التهاني» المعروفة بـ «الشاطبية» عند التعارض لاختلاف القراءات في سورة النساء فقال:

وَكُوفِيَهُمْ تَسَاءَلُونَ مُخَفَّفًا
وحمزة والأرحام بالخفض جملاً

(٣) سورة النساء (٤): ١.

(٤) فالمعنى على هذه القراءة: اتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام، لأنهم كانوا يتناشدون بالرحم أيضاً كما يتناشدون بالله. وتتمام الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾. أما على قراءة بقية السبعة فالمعنى: اتقوا الله الذي تساءلون به فيما بينكم حيث يقول بعضكم لبعض أسألك بالله واتقوا الأرحام أن تقطعوها.

(٥) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، عالم في الفقه والعربية والتفسير والأنساب وأيام العرب. توفي سنة ٦٨. راجع:

وقتادة^(٩) والأعمش^(١٠) ويحيى^(١١)

بن وثاب^(١٢) وأبي رزين^(١٣)^(١٤).

الإصابة ١٢١/٤ - ١٣١، الثقات ٢٠٧/٣ - ٢٠٨.

(٦) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري المتوفى سنة ١١٠. انظر: شرح الكافية الشافية ١٢٤٩/٣، معجم القراءات القرآنية ٩٦/١ عن لطائف الإشارات ص ٩٩.

(٧) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي من أهل مكة، أخذ عن ابن عباس واستقر في الكوفة. توفي سنة ١٠٤. انظر: تقريب التهذيب ٢٢٩/٣.

(٨) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، تابعي مشهور، قرأ عليه سليمان الأعمش. توفي سنة ٩٦ أو ٩٥. انظر: تقريب التهذيب ٤٦/١.

(٩) قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري، حافظ مفسر عالم بالعربية واللغة، عارف بأيام العرب وأنسائها. توفي سنة ١١٨. راجع: إنباه الرواة ٣ / ٣٥، تقريب التهذيب ٢ / ١٢٣.

(١٠) أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش، كوفي تابعي إمام في علوم القرآن والحديث والفرائض. توفي سنة ١٤٨. راجع: تقريب التهذيب ٣٣١/١، معجم القراءات القرآنية ٩٦/١ عن لطائف الإشارات ١٠٠/١.

(١١) تابعي بصري قارئ فقيه، أخذ النحو عن أبي الأسود الدثلي وتولى قضاء خراسان. مات سنة ١٢٩. راجع: تقريب التهذيب ٣٥٩/٢، الثقات لابن حبان ٥٢٠/٥.

(١٢) في المتن: يحيى وابن وثاب، وهو غلط، وما أثبتناه مطابق لما في المغني لابن فلاح وخزانة الأدب وما سينقله المصنف من مجمع البيان وغيرها.

(١٣) في الأصل: أبي ردين، والصحيح ما أثبتناه موافقاً لخزانة الأدب وغيرها.

وأبورزين هو مسعود بن مالك الكوفي، روى عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود، وروى عنه أعمش. راجع: خزانة الأدب ١٢٧/٥ عن طبقات ابن الجزري ص ٣٥٩٧.

(١٤) استشهد بهذه القراءات عدا الثلاثة الأخر في البهجة المرضية ص ١٦٨.

ومثله ما حكاه قطرب من قول بعض العرب: «ما فيها غيرُه وفرسِه»
بجَرِّ «فرسه»^(١).

قال بدرالدين بن مالك^(٢): ومّا يجب أن يحمل على ذلك قوله تعالى:

قال في المغني لابن فلاح - المخطوط - ص ٣٥٠: وقرأ حمزة من السبعة
والنخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش من غير السبعة
﴿تساءلون به والأرحام﴾ بالخفض.

وقال عبدالسلام محمد هارون في حاشيته على خزانة الأدب: هي قراءة إبراهيم
النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش أيضاً، ورواية
الإصفهاني والحلي عن عبدالوارث كما في تفسير أبي حيان ٥١٧/٣، والانصاف،
وواقفه المطوعي كما في إتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥.

وقال البغدادي في خزانة الأدب ١٢٧/٥: وقد أنكر النحاة قراءة حمزة بجر
الأرحام، وهي قراءة مجاهد والنخعي وقتادة وأبي رزين ويحيى بن وثاب
والأعمش وأبي صالح أيضاً. ونقل عن الفراء في معاني القرآن إن إبراهيم النخعي
خفض الأرحام فقال: هو كقولهم: بالله والرَّحِم أي قاسه على عطف المجرور الظاهر
على المجرور الظاهر.

راجع أيضاً: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢، شرح الألفية لابن الناظم
ص ٢٢٣، شرح عمدة الحافظ ص ٦٦٠ - ٦٦١، شرح الكافية الشافية ١٢٤٩/٣ -
١٢٥٠، التهذيب الوسيط لابن يعيش ص ١٦٥.

(١) حكاية قطرب وردت في البهجة المرضية ص ١٦٨، شرح عمدة الحافظ لابن
مالك ص ٦٦١، شرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٣، همع الهوامع ١٣٩/٢، التصريح
على التوضيح ١٥٢/٢ وغيرها.

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، بدرالدين الشهير بابن الناظم،
نحوي من أهل دمشق مولداً ووفاة. له عدة مؤلفات. توفي سنة ٦٨٦. راجع:
الأعلام ٢٦٠/٧ عن مفتاح السعادة ١٥٦/١، النجوم الزاهرة ٣٧٣/٧ وغيرها.

﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١) لَأَنَّ جَرَّ «المسجد الحرام» بالعطف على «السبيل» ممتنع مثله باتفاقٍ لاستلزام الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي^(٢)، فلم يبق سوى جرّه بالعطف على الضمير المجرور بالباء. انتهى^(٣).

قال محمد الفارسي: ومن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجارّ قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِنُكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٤) فـ «ما» معطوف على الضمير المجرور على أحد الأعراب^(٥).

ومنه أيضاً: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٦) فـ «المسجد» معطوف على الضمير في «به»؛ ولا يحسن^(٧) عطفه على

(١) سورة البقرة (٢): ٢١٧، وقبله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ...﴾. ذكر هذه الآية استشهاداً في شرح جمل الزجاجي ٢٤٤/١.

(٢) قال عباس حسن في النحو الوافي ٢١٦/٣ بعد أن ذكر جملة من شروط إعمال المصدر: خامسها: ألا يكون مفصلاً من معموله - المفعول وغير المفعول - بفصل أجنبي... فلا بد أن تقع بعده مباشرة كل معمولاته من غير فاصل أجنبي بينها، لأن الفصل بالأجنبي ممنوع مطلقاً فلا يجوز: إنى أقوى على تأدية في الصباح أعمالاً مختلفة أي على تأدية أعمالاً مختلفة في الصباح.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٣ - ٢٢٤ باختلاف يسير في اللفظ.

(٤) سورة النساء (٤): ١٢٧، وقبله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ...﴾. والمعنى أنهم يطلبون منك الفتوى في شأن النساء وميراثهن، قل لهم: الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب، أي القرآن من آية الميراث.

(٥) هذا الإعراب نقله في خزنة الأدب ١٢٤/٥.

(٦) سورة البقرة (٢): ٢١٧.

(٧) هذا جواب تقدير البصريين في ذلك حيث قالوا: إنه معطوف على «سبيل الله» لأن

«السبيل» الذي هو معمول المصدر أعني الصدّ؛ لأنه يلزم عليه الفصل بالأجنبي بين المصدر ومعموله، فإنّ «وكفر» أجنبي من المصدر الذي هو الصدّ، ويلزم عليه أيضاً العطف على المصدر قبل أن يستكمل معمولاته^(١)؛ فإنّ «وكفر» معطوف على أصله. انتهى.

فإنّ قدّرت له مصدراً محذوفاً لزمك إعمال المصدر محذوفاً وهو غير جائز على المشهور، أو حرف جرّ لزم إعماله محذوفاً مع ضعفه حينئذٍ^(٢)، وعدم جواز إعمال حرف الجرّ مقدراً في الإختيار إجماعاً إلاّ في نحو «الله لأفعلن»^(٣).

وقال فخر المحققين^(٤) في أجوبة مسائل مهنا بن سنان^(٥) - لما سأله: هل

-
- المعنى: صدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، لتقدير: كفر بالمسجد الحرام. انظر: المغني لابن فلاح ص ٣٥٠ من نسختنا المخطوطة.
- (١) انظر: النحو الوافي ٢١٦/٣ و٤٣٦.
- (٢) صرّح بضعفه العلامة المجلسي في الفرائد الطريفة ص ٢٢٠، والمحقق الرضي في شرح الكافية ٣٢٠/١ (٣٣٦/٢) من الطبعة المحققة).
- (٣) راجع شرح الرضي على الكافية ٣٢٠/١ (٣٣٦/٢) من الطبعة المحققة).
- (٤) هو محمد بن الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، فخرالدين أبوطالب الحلبي الشهير بفخر المحققين ابن العلامة الحلبي، المتوفى سنة ٧٧١.
- راجع عنه: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة (طبقات أعلام الشيعة) ص ١٨٥.
- (٥) أربع وعشرون مسألة في الفقه وأصوله وغيرهما، أجاب عليها فخر المحققين مختصراً للسيد مهنا بن سنان الحسيني وأجازها في أولها.
- رأيت نسخة منها خطية في خزنة السيد المرعشي بقم المرقمة ١٤٠٩. راجع: فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه آية الله مرعشي ١٨٩/٤، التراث العربي ١١٥/١.

يجوز أن يقال عند ذكر سيدنا محمد صلى الله عليه وآله بدون إعادة حرف العطف؟ أم يجب إعادته؟ ونقل له أن قوماً يمنعون من إعادته - : لا وجه لهذا القول؛ ولولا اتباع النقل لما جاز إلا بإعادة حرف الحذف^(١). انتهى.

وشواهد المسألة من كلامهم نثراً ونظماً أكثر من أن يحيط بها هذه الرسالة^(٢).

(١) أجوبة المسائل المهنية (مسائل مهنا بن سنان) ص ١١٦ ضمن مجموعة ١٤٠٩ في مكتبة السيد المرعشي، وهذا نصه: مسألة: ما تقول سيدنا في جماعة من أصحابنا رأهم المملوك وفيهم من ينسب إلى العلم إذا ذكر الإنسان بحضرتهم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله ينكرون ذلك غاية الإنكار ويقولون: لا يفصل بين النبي وآله ب: على، من أن النحاة ذكروا أن العطف على الضمير المخفوض لغير إعادة الخافض ضعيف. فهل ورد في هذا أمر مخصوص مخالف ما نص عليه النحاة أم لأصحابنا وجه؟

الجواب: لا وجه لهذا القول بل القول ما قاله النحاة، ولو [لا] اتباع النقل ما جاز إلا بإعادة حرف الخافض على أنه قد ورد في كثير من الأدعية عنهم عليهم السلام. (٢) ومن شواهد المسألة هذه الآية: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (سورة البقرة: ٢٠٠) فإن «وأشد ذكراً» في موضع جر عطفاً على ما أضيف إليه الذكر في «كذكركم». راجع الكشف ٣٠٥/١.

ومن شواهد المسألة شعراً:

ما إن بها والأمور من تلف ما حم من أمر عنه وقعا ومنها:

لقد رام آفاق السماء فلم يجد له مصعداً منها ولا الأرض مقعداً فإن «الأمور» عطف على الضمير في «بها»، و«الأرض» معطوف على الضمير في «منها». راجع المغني لابن فلاح اليميني - المخطوط - ص ٣٥٠.

ومن الشواهد قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنزِلَ ا



ولنا غير ما مرّ من الشواهد^(١): أنه يلزمهم وجوب إعادة الجارّ مع عدم قيام القرينة على إرادتك في مثل قولك: «جاءني غلامك وزيد» إذا أردت

إِيَّاكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴿النساء: ١٦٢﴾ ف «المقيمين» عطف على الكاف في «إليك» أو على الكاف في «قبلك».
ومنها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ (الحجر: ٢٠) ف «من» عطف على ضمير «لكم».

ومن شواهد المسألة قول الشاعر:

أَبَاكَ أَيُّهُ بِيَّ أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَأْبٍ حَشَوْرٍ
فَعَطْفُ «الْمُصَدَّرِ» عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ بِالْبَاءِ. ويمكن حمله على الاضطرار لخفض القوافي كما لا يخفى.

انظر: الكتاب ٣٨٢/٢ وفي هامشه معنى البيت، النكت في تفسير كتاب سيبويه لأعلم الشنتمري ٦٦٨/١ - ٦٦٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٤/١، شرح عمدة الحافظ ص ٦٦٤.
ومنها قول الشاعر:

لَوْ كَانَ لِي وَزُهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَّتْ مِنْ الْجِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْزُودٍ

انظر: شرح عمدة الحافظ ص ٦٦٤.

(١) أقول: لا يخفى عليك أن حجة الكوفيين ومن وافقهم السماع والقياس، أما السماع فما سمعت من الآيات والأشعار وما سيأتيك من نثر العرب، وأما القياس فأولاً القياس على ضمير المنصوب، فإنه يجوز فيه العطف من دون إعادة الناصب، والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة كما صرّح بذلك ابن فلاح في المغني ص ٣٥٠ - من النسخة المخطوطة - . ولم يذكر المصنف طاب ثراه هذا الوجه، فتدبر. وثانياً.. ما يبرهن عليه المصنف فيما يأتي، فاتبع كلامه.

غلاماً مشتركاً أو غلامين.^(١)

فإن قلت: اللبس أيضاً حاصلٌ في مثل هذا المثال فيما هو متفق عليه من وجوب إعادة الخافض عند عطف الضمير على المجرور مطلقاً، فإنك إذا قلت: «جاءني غلامٌ زيدٌ وغلامٌك» التبس الأمر وخفي القصد فليغتفر اللبس هناك كما اغتفر هنا ويحال المراد على ما تعينه القرينة والمقام.

قلت: اللبس هنا ليس لنا عنه مفرّ وليس له دافع وهو داء لا علاج له إلا اغتفاره؛ وذلك لأنّ الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً بعامله فوجب إعادة صورة لفظه لغرض اتّصاله به ويحال اللبس على القرينة مهما أمكنت فنقصر مسألة عطف الضمير على المجرور على حال وجود القرينة.

وأما في مسألتنا فعلاج اللبس هيّين وهو ترك الإعادة فيجب المصير إليه إذ ليس بمستغرب عند ذوي اللسان كما قد سمعت «ولا يؤخذ البريّ بذنب الشقيّ»، وتجنّب اللبس واجبٌ مهما امكن.

وأيضاً إن قالوا: إنّ العامل في المعطوف هو المعاد وإنّ له معنى كالأول واللاحقين معاً معطوفاً [ن] على السابقين.

لزم: أن يكون في مثل «المال بيني وبين زيد» بينان: بينٌ بالنسبة إلى المضمّر وأخرٌ بالنسبة إلى المظهر، وفساده ظاهر؛

وأن يتعدّى فعلٌ واحدٌ مجرّفيٌّ جرّاً متّفقين في اللفظ والمعنى وجنس

(١) راجع: شرح الكافية للمحقق الرضي ٣٢١/١ (٣٣٥/٢) من الطبعة المحققة)

المعمول في مثل «مررت بك وبزيد»، وقد صرح المحقق الرضي^(١) بمنعه^(٢).
 وأن يكون المعاد حينئذٍ عاملاً خارجاً من حدّ العوامل إذ العامل ما به
 يتقوم المعنى المقتضي للإعراب وهو متحقق في الأوّل^(٣) دون الثّاني^(٤).
 وأن يخرج المعطوف أيضاً من حدّ التابع إذ هو كلّ ثانٍ بإعراب سابقه
 من جهة واحدة شخصية، أو كلّ ثانٍ بإعراب سابقه لأجله، أي: إعراب
 الثّاني لأجل إعراب الأوّل كما قاله الرضي^(٥). وعلى هذا التقدير لا يكون

(١) هو الشيخ رضى الدين نجم الأئمة محمد بن الحسن الأسترآبادي النجفي النحوي،
 من كبار علماء النحو والصوف، وشرحه على كافية ابن حاجب من أحسن الشروح
 عليها. له: شرح الكافية، شرح الشافية، شرح القوائد السبع العلويات. توفي سنة
 ٦٨٦ أو غيره. انظر: أعيان الشيعة ١٥١/٩ - ١٥٣، الأنوار الساطعة (طبقات أعلام
 الشيعد) ص ١٥٥.

(٢) شرح الكافية ٣٢١/١ (٣٣٥/٢) من الطبعة المحققة).

(٣) أي: المعطوف عليه.

(٤) أي: المعطوف.

(٥) في شرح الكافية ٢٧٧/٢ - ٢٧٨ من الطبعة المحققة بعد قول ابن الحاجب:
 «التوابع كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة» قال ما نصه: قوله «كل
 ثانٍ»، يشمل التوابع وخبر المبتدأ، وكل ما أصله خبر المبتدأ كخبري «كان» و«إن»
 وأخواتهما، ويشمل الحال، وثاني مفعولي «أعطيت».

قوله: «بإعراب سابقه» أي: مع إعراب سابقه يخرج الكلّ إلّا خبر المبتدأ وثاني
 مفعولي «ظننت وأعطيت» والحال عن المنصوب، نحو: ضربت زيداً مجرداً،
 والتمييز عن المنصوب، نحو: ﴿وفجّرنا الأرض عيوناً﴾.

قوله: «من جهة واحدة» قال المصنف: يخرج هذه الأشياء، لأن ارتفاع المبتدأ
 من جهة كونه مبتدأ، وارتفاع الخبر من جهة أخرى، وهي كونه خبر المبتدأ، وكذا

إعراب الثاني من جهة إعراب الأوّل شخصاً بل نوعاً ولا لأجله، وهو واضح.

انتصاب أول المفعولين من جهة كونه أولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما، وانتصاب الأوّل في: ضربت زيداً قائماً، من جهة كونه مفعولاً به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالاً؛ وكذا في: ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾ انتصاب الأوّل من جهة كونه مفعولاً به والثاني من جهة كونه تمييزاً.

وفيه نظر، لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي الكلام كما تقرر في أول الكتاب، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة، وهي كونها فضلات؛ وإن قلنا بتغيير الجهات بسبب تغيير اسم كل واحد من الأوّل والثاني، فلنا أن نقول: ارتفاع «زيد» في: «جاءني زيد الظريف» من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع «الظريف» من جهة كونه صفته، وكذا باقي التوابع ثم نقول: الأخبار المتعددة لمبتدأ نحو: ﴿وهو الغفور الودود﴾ ذوالعرش المجيد ﴿الآية، وكذا المسندات في نحو: علمت زيداً عالماً عاقلاً ظريفاً، وكذا الأحوال المتعددة نحو: ﴿فتتعد مذموماً مخذولاً﴾، وكذلك المستثنى بعد المستثنى، نحو: جاءني القوم إلا زيداً إلا عمراً، لا تغيير أسماءها، ولا جهات إعرابها فينبغي أن تدخل في حدّ التوابع.

ولو قال: كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لأجله، أي إعراب الثاني لأجل إعراب الأوّل، لم يرد عليه ما ذكرنا.

وقوله: «كل ثانٍ» فيه نظر أيضاً، لأن المطلوب في الحدّ بيان ماهية الشيء، لا قصد حصر جميع مفرداته؛ ويدخل في قوله «ثانٍ» النعت الثاني فما فوقه.

وعرّفه في المعجم المفصل في النحو العربي ٣٢٧/١ هكذا: لغة: اسم فاعل من تبع: سار في الأثر، لحق. واصطلاحاً، كلّ تابع ثانٍ ذكر تقريراً لما قبله ويتبعه في الإعراب.

ثم قال: واصطلاحاً أيضاً: الرّد. الاتباع. الجاري على الأوّل.

وأنه يخرج من حدّ المعطوف أيضاً إذ هو - كما قال ابن الحاجب^(١) - تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه^(٢)، وعلى هذا التقدير يختلف القصد بالنسبة قطعاً لتحقّق النسبتين حينئذٍ، وابن الحاجب من الموجبين.

ويرد أيضاً حينئذٍ:

أنّ سيبويه - وهو إمام البصرية ورئيسهم - قائل بأنّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف^(٣)؛ وعلى هذا التقدير تبطل وساطة الحرف فيبطل عمل عامل المعطوف عليه فيه أو تجتمع علتان على معلول واحد؛

وأنّ أبا علي الفارسي^(٤) وابن جنّي^(٥) - وهما من كبارهم ورؤسائهم -

(١) هو جمال الدين عثمان بن عمر ابن الحاجب، فقيه مالكي ونحوي بارع، ولد بمصر وسكن دمشق، له: الكافية في النحو، والشافية في الصرف وكتب أخرى في الفقه والعروض. توفي سنة ٦٤٦. انظر.

(٢) انظر: شرح الكافية للمحقق الرضي ٣٣١/٢.

(٣) نسب هذا القول إلى سيبويه في المعني لابن فلاح - المخطوط - ص ٣٠٨.

قال المحقق الرضي في شرح الكافية ٣٢٠/١: إن نقول: المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجروراً به قبل تكرره أعني العامل الأول لأن وجود الثاني لأمر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو «لا أباً لزيد»: إن جره بالإضافة لا باللام الظاهرة . .

(٤) هو أبو علي الحسن بن أحمد، إمام العربية في عصره. اتصل بسيف الدولة وعضد الدولة وصنف كتباً منها: الإيضاح، والتذكرة في النحو، والحجة في القراءات. ولد سنة ٢٨٨ ومات ٣٧٧.

(٥) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي، عالم بارع في اللغة والصرف والنحو، له كتب كثيرة

قائلان بأن العامل في المعطوف مقدر بعد العاطف؛ وعلى ذلك التقدير يلزم إمّا إبطال هذا العامل المقدر في خصوص هذه المسألة، والإطلاق لا يقتضيه، أو ترادف علتين على معلول واحد؛

وأن بعضهم قائل بأن العامل في المعطوف حرف العطف بالنيابة^(١)، وعليه على ذلك التقدير يجتمع المؤثران على أثر واحد وهو جلي؛

ولا رابع في المسألة.

فإن قلت: فما تقول إذاً في مثل قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾^(٢) ونحو «اللهم صلّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ»، ومثله كثير في كلام العرب فإنّ ما^(٣) أوردته واردة في الظاهر عليه، وهو وارد عليك.

قلت: لانسليم أن هذا وما أشبهه مما نحن فيه بل هو من عطف الجمل ولا

منها: الخصائص والمصنف والمحتسب وشرح ديوان المتنبي وسرّ صناعة الإعراب. توفي سنة ٣٩٢.

(:) نسبه في المغني لابن فلاح - المخطوط - ص ٣٠٨ إلى أبي علي الفارسي في الإيضاح وابن جنّي في سرّ الصناعة.

(١) يمكن أن يكون هذا القول لابن السراج إذ نسب إليه ابن فلاح في المغني ص ٣٠٨ - المخطوط - إليه أن حرف العطف هو العامل. ولكن لم يصرح بكونه نيابة.

(٢) سورة فصلت: ١١.

(*) ومما يدل على أنّ العطف في الآية من باب عطف الجمل وأنّ المتعلّق متعدد وجوباً تقدّم السبب والعلّة على المسبّب والمعلول وترتّبها؛ وهيئات أن يخاطبوا معاً بدون ترتّب، فالقول للأرض بعد القول للسماء لأنها الواسطة لها. « منه رحمه الله ».

(٣) في المخطوطة: إنّما - متصلاً -، والظاهر ما كتبنا اللفظتين منفصلاً.

بحث فيه وإنما الكلام في المفردات.

وإن قالوا: إن المجرور وحده عطف على الضمير المجرور وإن المعاد لا معنى له ولا عمل غير تصحيح العبارة؛

لزم: أن يهمل عامل متأصل في عمله ليس أقل من الحرف الزائد بلا سبب داعي، ولا نظير له؛ وأن يكون الاسم زائداً أيضاً وهم لا يجيزون زيادته.

والرضي قدس سره اختار هذا الوجه الأخير^(١) ولكنه أحال العمل على المعاد وهو لا ينجيه من لزوم زيادة الاسم ومما مر^(٢) أيضاً كما ترى.

وأيضاً يلزمهم على هذا الوجه الأخير حيلولة المعاد - الذي لا معنى له ولا عمل غير تصحيح اللفظ - بين العاطف والمعطوف والجارّ والمجرور، وكلاهما باطل لا نظير له في مثل هذا المقام.

فإن قلت: فما تصنع فيما إذا عطفت الضمير على المجرور فإنّ الاعادة لازمة كما تقرّر.

قلت: نختار فيه هذا الوجه الأخير ونحيل العمل على الأول، ولا نسلم عدم جواز زيادة الاسم خصوصاً في مثل هذه الضرورة إذ لا محيد عن الإعادة، وفي الضرورة يستباح ما لا يستباح في غيرها، فنقول: لما لم يتأتّ

(١) راجع قول الرضي في شرح الكافية ٣٢٠/١، وقال: والأولى أن يحيل جره على العامل المتكرر إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة نحو: «كفى بزيد»، فإنها لا تلغى مع زيادتها.

(٢) وهو أنه يلزم أن لا يبقى معنى للمعاد ولا عمل، غير تصحيح العبارة.

الإتيان بالضمير المتصل بدون عامله لوجوب اتصاله به، وتعدُّر اتصاله به هنا كما سمعت، رُوضِي بإعادة صورة لفظه ليتمكن الإتيان به كما رُوضِيَتِ الناقَةُ التي فقدت فصيلها بالبؤ^(١) لِيتمكَّن من أخذ لبنها، وليس للضمير المجرور ضمير منفصل فيؤتى به بدل المتصل، وليس الغرض من هذا اللفظ المعاد إلا أمرٌ لفظيٌّ خاصَّة وقد وفي له به.

والفرق بينه وبين الحرف الزائد أن الحرف الزائد له تعلُّق بالمعنى في الجملة بخلاف هذا، بل ادَّعى السيد المرتضى^(٢) قدَّس سرَّه في الدرر والغرر^(٣)

(١) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه، وجمعه فُصْلان وفُصْلان وفُصَّال كما في محيط المحيط ص ٦٩٣ وغيره.

والبؤ: جلد الحُور يُحشى ثُمَاماً أو تَبناً فيقرَّب من أمِّ الفصيل إذا فقدت ولدها بذبح أو غيره فتعطف عليه فتدُرُّ. انظر: محيط المحيط ص ٦٢.

(٢) هو السيد الشريف علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - عليهم السلام - الموسوي العلوي، أبو الثمانين، نقيب السادة في عصره وإمام أئمة العراق..، وهو أشهر من أن أصفه في هذا المجال، وقد اجتمع إليه من فنون العلوم وضروب الآداب ما قلَّ أن يجتمع لسواه. توفي سنة ٤٣٦. انظر ترجمته المفصلة وتصانيفه القيِّمة في مقدمة كتابه الذخيرة في الكلام بتحقيق سيدي علامة الوالد حفظه الله، ومقدمة كتابه الأُمالي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.

(٣) غرر الفوائد ودرر القلائد المشهور بأُمالي المرتضى، مجالس مختلفة أملاها في أزمان متعاقبة على تلاميذه ومريديه في داره، تنقل من موضوع إلى موضوع، وهذه المباحث الجليلة اجتمع للكتاب ميزة كبرى بين الكتب العربية وعدَّ مصدراً ينقل عنه العلماء ويحتج به الأدباء ويرد شرعته القارئون على ممرِّ الأجيال كما اعترف به محقق هذا الكتاب محمد أبو الفضل إبراهيم في مقدمة تحقيقه ص ١٩.

أَنْ لَا بَدَّ لِلْحَرْفِ الزَّائِدِ مِنْ مَعْنَى غَيْرِ التَّوَكِيدِ.

وقد اضطرب الزمخشري^(١) في هذه المسألة، ففي تفسير ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ وافق البصري ونسب قراءة حمزة إلى عدم السداد متعللاً ببياتر التعليلات^(٢)؛ وفي تفسير قوله تعالى ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَائِكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ وافق الكوفي فقال: و«أشدّ ذكراً» في موضع جرّ عطفاً على ما أضيف إليه الذكر في قوله تعالى «كذكركم»^(٣).

(١) هو محمود بن عمر، جار الله الزمخشري من كبار علماء العامة، برع في اللغة والنحو والتفسير والبلاغة، له كتب كثيرة منها: تفسير الكشاف، أساس البلاغة، المفصل في علم العربية، المحاجاة بالمسائل النحوية. توفي سنة ٥٣٨.

(٢) وهي أن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكأننا في قولك مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجوز ووجب تكرير العامل كقولك: مررت به وبزيد، وهذا غلامه وغلام زيد. ألا ترى إلى صحة قولك رأيتك وزيداً، ومررت بزيد وعمرو لما لم يقو الاتصال لأنه لم يتكرّر، وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها: فمابك والأيام من عجب. راجع الكشاف ٤٩٣/١.

وقال في المحاجاة بالمسائل النحوية ص ١١٤: ومحمّل قراءة حمزة ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ عليه [أي: على حذف الجار] سديد لأن هذا المكان قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر. وفي حاشية المحاجاة: قال السخاوي: قلت:

أي الحروف أتى أخاه مؤكداً فأزال عنه قوّة الأعمال
مثل الذي يأتي ليسجدَ ماشياً فيفيده ضرباً من العقّال

(٣) سورة البقرة: ٢٠٠.

(٤) الكشاف ٣٠٥/١، وقال بعد ذلك: كما تقول: كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد

واحتج المانعون^(١) بأن الضمير المجرور شديد الإتصال بجارّه فلا يجوز انفصال المجرور من جارّه ظاهراً كان أو ضميراً فهما كالشيء الواحد ذي الأجزاء فيشبهه العطف على الضمير المجرور العطف على بعض حروف الكلمة^(٢)؛

منهم ذكراً. ونقل هذا القول ابن حاجب في أماليه ١٣٨/١.
 (١) أقول: بيّن هاتين الحجيتين وردّهما ابن مالك في عمدة الحافظ ٦٦٥/١ - ٦٦٦ بما يقرب من نقل المصنف، قال ما نصه: وللملتزمين إعادة الجار مع المعطوف على ضمير الجر حجتان: أحدهما: أن ضمير الجر يشبه التنوين ويعاقبه في الإضافة، فلا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين. الثانية: إن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.
 وكتلتا الحجيتين ضعيفة، أما الأولى فضعفها بيّن بأن يقال: لو منع شبه ضمير الجر بالتنوين العطف عليه لمنع توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما بل العطف أولى بالجواز لأنه تابع بواسطة تقوم مقام إعادة العامل.

وأما الحجة الثانية فضعفها بيّن أيضاً لأنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز نحو «ربّ رجل وأخيه لقيت» ولا «أيّ فتى هبّ جاء أنتّ وجارها» ولا «كلّ شاة وسخّلتها بدرهم» ولا «الواهب المائة الهجان وعبيدها» ولا «رأيت زيدا وأخاه» وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها وتأخيرها ما عطفت عليه كثيرة، فكما لم يمتنع في نحو «مررت بك وزيد» فإذا بطل ما تعللوا به وجب الاعتراف بصحة الجواز.

(٢) راجع حول احتجاج المانعين: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١ - ٢٤٤، الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٩١ - ٩٢، شرح عمدة الحافظ ص ٦٦٥ - ٦٦٦، شرح الكافية للمحقق الرضي ص ٣١٩.

وبأنّ الضمير المجرور شبيه بالتنوين^(١) لمعاقبته له وكونه على حرف واحد مثله، فلا يجوز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين^(٢).

قال بعد ذلك: وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، فلم يبق إلا إعادة العامل الأول. وانظر أيضاً المغني لابن فلاح ص ٣٥٠ فإنه يبين الاحتجاج هكذا: إن الضمير المجرور كالجاء مما قبله لشدة ملازمته له، ولذلك لا يمكن استقلاله فيصير العطف عليه إما كالعطف على بعض الكلمة أو كعطف الإسم على الحرف، وهذه العلة منتفية في اتصال الحرف بالظاهر لإمكان قيام الظاهر بنفسه من غير حرف فلا يصير العطف عليه كالعطف على الحرف لعدم الإمتزاج، ولا كالعطف على بعض الكلمة لاستقلاله بالقيام بنفسه.

(١) أوجه المشابهة ثلاثة: أحدها: إنه على حرف واحد في الأكثر كالتنوين. الثاني: إنه لا يفصل بينه وبين ما يفصل منه كالتنوين. الثالث: يحذف في النداء في نحو: يا غلام، كما يحذف التنوين في النداء الموجب للبناء، فلما شابه التنوين من هذه الأوجه لم يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين. وهذا البيان يختلف بكثير مما نقله المصنف قدس سرّه. واستفدته من المغني لابن فلاح اليميني ص ٣٥٠ - المخطوط -.

(٢) قال في مجمع البيان ١/٢ - ٢ نقلاً عن أبي علي: وأمّا من جرّ فإنه عطف على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس وقليل في الإستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن، وإنما ضعف في القياس لأن الضمير قد صار عوضاً مما كان متصلاً بالإسم من التنوين فقيح أن يعطف عليه كما لا يعطف الظاهر على التنوين، ويدلّ على أنه أجري عندهم مجرى التنوين حذفهم الباء من المنادى المضاف إليها كحذفهم التنوين وذلك قولهم يا غلام، وهو الأكثر من غيره، ووجه الشبه بينهما أنه على حرف كما أن التنوين كذلك، واجتماعهما في السكون، ولأنه لا يوقف على الإسم منفصلاً منه كما أن التنوين كذلك والمضمر أذهب في مشابهة التنوين من المظهر لأنه قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان ظاهراً بالظروف وبغيرها

قال صاحب العباب^(١): والجامع عدم استقلال كل واحد منهما^(٢).
وأقول: لو كان هذا مانعاً^(٣) كنع من العطف على المجرور مطلقاً؛ إذ لا فرق في ذلك كله بين الضمير والظاهر.

فإن قلت: الفرق بينهما أن الإسم الظاهر ليس فيه سوى شدة اتصاله بجارّه، والضمير فيه ما فيه وكونه متصلاً^(٤) والضمير المتصل كالجزم من الفعل حتى أنه يسكن به آخر الثلاثي في نحو «قمتُ» و«ضربتُ»، وكونه على حرف واحد.

نحو قول الشاعر:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنِ إِيغَالِهِنَّ بَنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ
[والشاهد في فصل الجار بين المضاف - أصوات - والمضاف إليه - أواخر الميس -] وقول الآخر: «من قرع القسي الكنائن»، وليس المضمير في هذا كالظاهر، فلما كان كذلك لم يستجيزوا عطف الظاهر عليه لأن المعطوف ينبغي أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه. وقد جاء في ضرورة الشعر، أنشد سيبويه: فالיום... إلى آخره، ثم نقل قول الآخر: تُعَلِّقُ فِي... إلى آخر البيت.

ثم قال: قال المازني: وذلك لأن الثاني في العطف شريك للأول فإن كان الأول يصلح أن يكون شريكاً للثاني وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً فكما لا تقول: مررت بزيد وك، كذلك لا تقول: مررت بك وزيد.

(١) هو:

(٢) راجع العباب.

(٣) أي: لو كان الشبه بالتنوين أو ببعض الكلمة مانعاً..

(٤) «وكونه متصلاً» تفسير لـ «ما فيه»، والمعنى: أن في الضمير ما في الإسم الظاهر من شدة الإتصال على أن الضمير المتصل كالجزم من الفعل، وهذا وجه افتراق الضمير من الظاهر.

قلت: لو كانت هذه الأوصاف مانعة من العطف عليه دون الظاهر لامتنع العطف عليه مرفوعاً لتحقيق تلك الأوصاف فيه، والتأكيد والفصل لا يُخْرِجانه عن اتصافه بتلك الصفات، ولا تمتنع توكيده والإبدال منه، والمنع ممنوع باتفاق.

والفرق بينهما وبين العطف بعدم كونها أجنبيَّين منفصلين عن متبوعهما لا يجدي نفعاً إذ هو لا يُخرج الضمير عن شدَّة الإِصال وشبه التنوين بزعمهم. وفرق بدرالدين ابن مالك^(١) بين التوكيد والعطف بأنَّ التوكيد مقصود به تكميل متبوعه فينزل منه منزلة الجزء، وذلك يقتضي أمرين:

الأول: أنَّ شبه الضمير [المجروح]^(٢) بالتنوين حال توكيده أقلُّ من شبهه به حال العطف عليه لطلبه حال التوكيد ما لا يطلبه التنوين وهو التكميل بما بعده، فلا يلزم أن يُوثر شبه التنوين في التوكيد ما أثره في العطف لاحتمال ترتب^(٣) الحكم على أقوى الشبهين.

الثاني: أنَّ شبه الضمير المجروح ببعض الكلمة - وإن منع من العطف - [لا يمتنع التوكيد؛ لأنَّ بعض الكلمة]^(٤) لا يمتنع عليه تكميله ببقية أجزائه فكذا لا يمتنع على ما أشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده.

قال: وأما البديل فالفرق بينه وبين العطف أنَّ البديل في نيَّة تكرير العامل

(١) في شرحه على الألفية ص ٢٢٤.

(٢) الزيادة من شرح ابن الناظم.

(٣) في المصدر: ترتيب.

(٤) الزيادة من المصدر.

فاتباعه الضمير المجرور في الحقيقة اتباع له وللجار جميعاً، لأنّ البدل في قوة المصرّح معه بالعامل وليس كذلك المعطوف^(١). انتهى.

وهو لا يجدي نفعاً أيضاً؛ لأننا لا نسلّم أنّ التوكيد ينزل من الضمير المجرور منزلة الجزء، وأن شبه الضمير المجرور بزعمه للتنوين حال توكيده أقل من شبهه له حال العطف؛ لأنّ جهة الشبه على ما زعم - وهي معاقبته للتنوين وكونه على حرف واحد وشدة اتصاله - باقية لم تتغيّر ولم تنقص.

واحتال ترتب الحكم على أقوى الشبهين مع تسليمه ضعيف جداً لأنه تأسيس حكم وتمهيد قاعدة باحتالٍ، وهو كما ترى.

ولأننا لا نسلّم أنه إذا لم يمتنع تكميل بعض الكلمة ببقية أجزائه لم يمتنع تكميل ما أشبه بعضها بما بعده خصوصاً إذا كان ما بعده مستقلاً بدلالته؛ لأنه قياس مع الفارق.

وأيضاً لم نجد كلمةً كمل بعضها دون بعض. وأيضاً لا نعرف ما معنى تكميل بعض أجزاء الكلمة ببعض.

وأما فرقه بين العطف والبدل بأن البدل في نيّة تكرير العامل ففاسد؛ لأننا لا نسلّم أن البدل في نيّة تكرير العامل فلا يلزمنا؛ ولئن سلّمناه فجوابه أنّه حينئذٍ خارج عن فرض المسألة رأساً لأتته يصير حينئذٍ من جملة أخرى والفرض كونها من جملة واحدة؛ مع أنّ سيبويه - وهو إمام البصرية - ومن

(١) قال بدرالدين بعده: فجاز أن تقول: مررت به المسكين جوازاً قولك: مررت به

تبعه - كالمبرد^(١) والسيرافي^(٢) والمخشري وابن الحاجب والمحقق الرضي وغيرهم - قائلون بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه^(٣).

هذا، ونحن لا نسلّم مشابهة الضمير المجرور للتونين لأنّ معاقبته له ممنوعة، أمّا إذا كان العامل فيه حرفاً فواضح إذ التونين لا يدخل الحرف، وأمّا إذا كان اسماً فلا نّ عمل المضاف في المضاف إليه إنّما هو لنيابته عن الحرف، وقيل للحرف ولأنّ المضاف إليه من شأنه معاقبة تونين المضاف ظاهراً كان أو ضميراً، فلو كانت المعاقبة تشابه بينهما فتمنع من العطف عليه لكان الظاهر مشابهاً للتونين لأنه يعاقبه وشديد الاتصال بجارّه فيمتنع العطف عليه إذن^(٤).

وأما كونه على حرف مثله فلو كان^(٥) تشابهٌ بينهما فيمنع من العطف عليه لشابهة بينهما حال كون الضمير مرفوعاً فمنع من العطف عليه ولو أكد أو فصل، إذ فصله وتوكيده لا يخرجانه عن كونه على حرف واحد، وأما شدة الإتصال بالعامل فالظاهر والمضمر فيه شرع سوى بل كل ضمير متصل شديد

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. إمام أهل البصرة في العربية في عصره، له:

المقتضب في النحو، الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف. توفي سنة ٢٨٦.

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، نحوي متفقه، له: أخبار النحويين

البصريين، وشرح كتاب سيبويه. توفي سنة

(٣) راجع قولهم في:

(٤) ويمكن أن يقال: إن العلة مجموع شدة الإتصال والكون على حرف واحد إلا

أنه علة أخرى، فافهم. «منه رحمه الله».

(٥) كان هنا تامة، بمعنى: ثبت.

الإتصال بعامله لا يجوز فصله منه مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً.

فإن قلت: قولهم: «الكوفيون يجوزون العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار» يقتضي صحة الإعادة عندهم، ومقتضى كلامك إفسادها رأساً.

قلت: ليس هو كما ذهب، بل معناه أنه يجوز لك أن تجعله من عطف الجمل ومن عطف المفردات فحيث أعدت الخافض كان من عطف الجمل، فافهم^(١).

(١) ذكر المصنف رحمه الله من قوله «واحتج المانعون بأن الضمير المجرور...» إلى هنا وجهين لعدم جواز العطف على الضمير إلا بإعادة الخافض، وقد بقي وجهان آخران مما احتج بها البصريون، يفهم أول الوجهين مما سبق، وهما:
١- إن الضمير يكون عوضاً عن التنوين في نحو غلامك وغلامي وغلامه، فكما لا يعطف على التنوين فكذلك لا يعطف على ما حل محلّه وناسبه في شدة الإتصال بالكلمة.

٢- إنه كما لم يجوز عطف ضمير المجرور على المظهر من غير إعادة العامل فيقال: مرتت يزيد وبه كذلك لا يعطف المظهر على ضمير المجرور إلا بإعادة العامل. انظر: المغني لابن فلاح ص ٣٥٠.

وهذا الأخير رأي المازني حيث زعم أن امتناع ذلك لأجل أن المعطوف شريك المعطوف عليه، فلا تجوز عنده مسألة حتى يجوز قبلها؛ إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر، فيجوز مثل قام زيد وعمرو، لأنك لو عكست لقلت: قام عمرو وزيد، وذلك مستقيم. ولا يجوز: مرتت بك وزيد لأنك لو قلت: مرتت بزيدوك، لم يجوز، فاذا قلت: مرتت بك وبزيد، جاز لأنك لو قلت: مرتت بزيد وبك جاز.

وردّ عليه ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/٢٤٣ - ٢٤٤ وقال: هذا الذي ذهب إليه المازني هو الأكثر في المعطوفات، وإلا فقد يجوز في باب العطف ما لا



وأجاب المانعون عما ورد من ذلك:

قال بدر الدين ابن مالك: إن ما ورد منه في السماع محمول على شذوذ^(١) إضمار الجار كما [أضمر]^(٢) في نحو «ماكُلُّ بَيْضَاءِ شَحْمَةٍ وَسَوْدَاءِ^(٣) تَمْرَةٍ» ونحو «أَمْرُزُ بَيْنِي فَلَانٍ إِلَّا صَالِحٌ فَصَالِحٌ^(٤)». انتهى^(٥).

وقال المحقق الرضي^(٦): أجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة

يجوز عكسه، ألا ترى أنك تقول: «رُبَّ رجلٍ وأخيه» و«كُلُّ رجلٍ وضعته» ولا يجوز عكس ذلك، لأن رُبَّ وكلاً لا يدخلان مباشرة إلا على النكرات.

(١) في الأصل: شذوذ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر.

(٢) الزيادة من المصدر.

(٣) في المصدر: ولا سوداء.

(٤) كذا، وفي شرح ابن الناظم والحدائق الندية وغيرهما: فطالح، وهو الظاهر الصحيح.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٤. قال - بعد ما نقله المصنف -: وقولهم: «بكم درهم اشترت ثوبك»، على ما يراه سيبويه من أن الجر فيه بعد «كم» بإضمار «من» لا بالإضافة.

ومثله في الحدائق الندية في شرح الصمدية ص ٣٤١ - ٣٤٢.

ومن أمثال ذلك قول أبي دؤاد الإيادي:

أَكَلْتُ أَمْرِيَّ تَحْسِبِينَ أَمْرَاءً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
أراد: وكلُّ نارٍ، فاستغنى عن تكرير كل.

راجع: الوسيط في تاريخ النحو العربي: ٩٢.

(٦) في شرح الكافية ١/٣٢٠ (الطبعة المحققة ٣٣٦/٢) باختلاف يسير، وانظر أيضاً

مستدلين بالأشعار ولا دليل فيها؛ إذ الضرورة حاملة عليه ولا كلام فيها^(١)،
وبقوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢) بالجر في قراءة حمزة. وأجيب بأن
الباء مقدره والجر بها، وهو ضعيف^(٣) لأن حرف الجر لا يعمل مقدرأ في
الإختيار إلا في نحو «الله لَأَفْعَلَنَّ»^(٤)، وأيضاً لو ظهر الجار فالعمل للأول، ولا
يجوز أن تكون الواو في «والأرحام» للقسم لأنه يكون إذا قسم السؤال لأن
قبله ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء^(٥)؛
والظاهر أن حمزة جوّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيّين لأنه كوفي، ولا نسلم
تواتر القراءات السبع^(٦). انتهى كلام الرضي.

الفرائد الطريفة ص ٢٢٠.

(١) في المصدر: لاختلاف معناها.

(٢) سورة النساء: ١.

(٣) هذا الجواب وتضعيفه ورد أيضاً في الفرائد الطريفة للعلامة المجلسي ص ٢٢٠.

وانظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي: ٩٢ حيث نقل الجواب فقط.

(٤) حكاه أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص ٥٢، ٦٠، وسيبويه في الكتاب

٤٩٨/٣ - ٤٩٩.

ومن أمثلة ذلك حكاية أبي العباس المبرد في الكامل ٩٢/٢ أن رؤبة قيل له:

كيف أصبحت؟ فقال: خير، عافاك الله. أي: بخير، فحذف الباء.

وقال جميل بثينة في ديوانه ص ١٨٨:

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَذْتُ أَقْضِي الْعِدَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

راجع أيضاً: سر صناعة الإعراب لابن جني ١٣٢/١ - ١٣٣.

(٥) انظر: الفرائد الطريفة ص ٢٢٠.

(٦) إنكار تواتر القراءات السبع مما ذهب إليه المحقق الرضي، ويتكرر منه في المقام

وفي الفصل بين المضاف والمضاف إليه وغير ذلك.

وأقول: أما الحمل على الشاذ فشاذ مخالف للقياس والإستعمال، مع ما سمعت من ردّه في عبارة الرضي^(١)؛ وأما الإقتصار بعد الإحتجاج بالأشعار على قراءة حمزة ففيمًا تلونا عليك من نثر غيرها كفايةً، وأما حمل الأشعار على الضرورة فما ورد منه في النثر يشهد له بعدم كونه كذلك، ولو سلّمنا أن الواو في «والأرحام» للقسم فلا يتأتى لهم حمل الواو في كل موضع على القسم^(٢).

وأما قول المحقق الرضي رحمه الله «إنّ حمزة إنّما جوّز ذلك بناءً على

(١) على أن القراءات الشاذة التي نسبت إلى هؤلاء الأئمة السبعة - وحمزة أحد منهم - قليلة بالنسبة إلى القراءات الشاذة الكثيرة المنسوبة إلى غيرهم، على أن حمزة أقلّ القراء إتياناً بالشذوذ. يؤيد هذا ما جاء في معجم القراءات القرآنية حيث قال: ويمكن ترتيب القراء السبع ترتيباً تصاعدياً بحسب ما روي عنهم من الشذوذ في «المحتسب» هكذا:

١ - حمزة الزيات (ثلاث روايات).

٢ - الكسائي علي بن حمزة (٧).

٣ - نافع بن أبي نعيم (٩).

٤ - عبدالله بن عامر (١٢).

٥ - عبدالله بن كثير (١٦).

٦ - عاصم بن أبي النجود (٢٥).

٧ - أبو عمرو بن العلاء (٦٠).

نقل هذه الإحصائية في معجم القراءات القرآنية ١/١١١ - ١١٢ عن تاريخ

القرآن ص ١١ للدكتور عبدالصبور شاهين.

(٢) على أن القسم بالأرحام كان ممنوعاً شرعاً لما ورد في الحديث: لا تقسموا بآبائكم. نقله ابن الفلاح في المغني ص ٣٥٠ من نسختنا. فتأمل.

مذهبه وأصحابه» فكلام عجيب غريب من مثله لأنه لم ينفرد بهذه القراءة حمزة وحده بل نقلت عن جماعة من السلف الذي يؤمن منهم القول برأي كوفي أو بصري^(١)، ولأن القراءة بالرواية لا بالرأي إجماعاً خصوصاً السبعة^(٢) وإلا فما بال إمام الكوفية الكسائي لم يقرأ بقراءة حمزة وكذا غيره من قراء الكوفة؟!

(١) منهم .

(٢) المراد من السبعة القراء السبعة ولا بأس بسرد أسمائهم وذكر ترجمة لهم موجزة، فهُم:

١ - ابن عامر: هو أبو عمران عبدالله بن عامر اليحقيبي، إمام أهل الشام وقاضيهم، يكنى أبا عمرو أو أبا موسى. توفي سنة ١١٨.

٢ - ابن كثير: هو عبدالله بن كثير بن عمرو الداري، شيخ مكة وإمامها في القراءة، يكنى أبا معيد أو أبا عباد أو أبا بكر. توفي سنة ١٢٠.

٣ - عاصم: هو عاصم بن أبي النَّجود، إمام أهل الكوفة وقارئها، يكنى أبا بكر. توفي سنة ١٢٧ أو ١٢٨.

٤ - نافع: هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، إمام دار الهجرة، يكنى أبا زُويم أو أبا الحسن. توفي سنة ١٦٩.

٥ - أبو عمرو: هو زبان بن العلاء بن عمار المازني، إمام البصرة ومقرئها. كان يلقب بـ«سيد القراء». توفي سنة ١٥٤ أو غيرها.

٦ - حمزة: هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي. توفي سنة ١٥٤ أو ١٥٨ في خلافة المنصور أو المهدي.

٧ - الكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الكوفي، إمام أهل الكوفة. توفي سنة ١٨٩.

انظر عنهم: معجم القراءات القرآنية ٧٩/١ - ٨٠ عن لطائف الإشارات ٩٤/١ - ٩٧، وقد سبقت ترجمة بعضهم، فراجع.

قال الفاضل النظام النيسابوري^(١) في تفسير سورة النساء - عند الكلام على ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ -: «مَنْ قَرَأَ «وَالْأَرْحَامَ» بِالْجُرِّ فَالْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي «بِهِ» وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُسْتَنْكَرًا عِنْدَ النِّحَاةِ بِدُونِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ مِنْ تَتَمَّةِ مَا قَبْلَهُ وَلَا سِيَّما الْمَجْرُورَ فَأَشْبَهَ الْعَطْفُ عَلَى بَعْضِ الْكَلِمَةِ إِلَّا أَنْ قِرَاءَةَ حَمْزَةٍ مِمَّا ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَلَا يَجُوزُ الطَّعْنُ فِيهَا لِقِيَاسَاتٍ نَحْوِيَّةٍ وَاهِيَّةٍ كَبَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ . انتهى^(٢) .

وقال الشيخ أبو علي الطبرسي^(٣) في مجمع البيان^(٤): اعلم أن عدد أهل الكوفة أصح الأعداد وأعلاها إسناداً لأنه مأخوذ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه من الصلاة أفضلها^(٥)، ويعضده^(٦) الرواية الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: فاتحة الكتاب سبع آيات أحدهن^(٧) بسم الله الرحمن الرحيم^(٨).. إلى أن قال قدس سره الشريف: وأما حمزة فقرأ على

(١)

(٢) كلام النظام.

(٣) هو:

(٤) مجمع البيان ١١/١.

(٥) في المصدر: عليه السلام.

(٦) كذا، وفي المصدر: تعضده، وهو الأظهر.

(٧) في المصدر: إحداهن، وهو الظاهر.

(٨) وروي عن الصادق عليه السلام أنه قال: ما لهم - قاتلهم الله - عمدوا إلى أعظم آية في كتاب الله فزعوا أنها بدعة إذا أظهروها وهي بسم الله الرحمن الرحيم. راجع

جعفر بن محمد الصادق صلوات الله وسلامه عليهما، وقرأ أيضاً على الأعمش سليمان بن مهران، وهو قرأ على يحيى بن وثاب، وهو قرأ على علقمة^(١) ومسروق^(٢) والأسود بن يزيد^(٣)، وهم قرأوا على عبدالله بن مسعود^(٤)، وقرأ

مجمع البيان ١٩/١.

وأزيد هنا إظهاراً لطرف من عظمة مولانا أمير المؤمنين صلوات الله وصلوات ملائكته عليه ما نقله في نهج الإيمان - المخطوط - الفصل الثاني عشر في حديث الميثاق، عن أبي جعفر محمد بن شهر آشوب رحمه الله: سمعتُ مذاكرةً أنه جاء ابن عباس رضي الله عنه إلى أمير المؤمنين عليه السلام يسأله عن تفسير القرآن، قال: ما أول القرآن؟ قال: الفاتحة. قال: وما أول الفاتحة؟ قال: «بسم الله». قال: وما أول بسم الله؟ قال: بسم. قال: وما أول بسم؟ قال: الباء. فجعل عليه السلام يتكلم في الباء طول الليل، فلما قرب الفجر قال: لو أزدنا الليل لزدنا.

وتكرر هذا المضمون في كثير من روايات الخاصة والعامة.

(١) هو علقمة بن عبدالله النخعي الهمداني أبوشبل، كان فقيه العراق وشهر صفين. توفي سنة ٦٢ أو غيره. انظر: الأعلام للزركلي ٤/٢٤٨ عن تهذيب التهذيب ٧/٢٧٦، حلية الأولياء ٢/٩٨، تاريخ بغداد ١٢/٢٩٦، وغيرها.

(٢) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة، من أهل اليمن، سكن الكوفة وشهد حروب علي عليه السلام. توفي بعد سنة ستين. انظر: تنقيح المقال ٣/٢١١، الأعلام ٧/٢١٥.

(٣) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخفي، تابعي فقيه، من الحفاظ. كان عالم الكوفة في عصره. توفي سنة ٧٥. انظر: الأعلام للزركلي ١/٣٣٠ عن تذكرة الحفاظ ١/٤٨٨ وحلية الأولياء ٢/١٠٢.

(٤) عبدالله بن مسعود بن عامل بن حبيب الهذلي، من أهل مكة، صحابي، أول من جهر بقرآن بمكة، توفي سنة ٣٢. انظر الأعلام للزركلي ٤/١٣٧ عن البدء والناربخ ٥/٩٧، صفة الصفوة ١/١٥٤، حلية الأولياء ١/١٢٤ وغيرها.

حمزة على حمران بن أعين^(١) أيضاً، وهو قرأ على أبي الأسود الدئلي^(٢)، وهو قرأ على علي بن أبي طالب عليه سلام الله^(٣).

(١) هو أبو الحسن حمران بن أعين الشيباني أخو زرارة من أصحاب الباقرين عليهما السلام ومن كبارهم. روى عن أبي الطفيل عامر بن واثلة - وهو آخر من مات من الصحابة - ولذا قيل إن حمران تابعي.

انظر: تنقيح المقال ٣٦٩/١ - ٣٧١، قاموس الرجال ١٣/٤ - ٢٢.

ثم إنه نقل في تنقيح المقال ٣٧١/١ عن الوحيد البهبهاني رحمه الله أنه وجد في بعض كتب الرجال أن حمزة أحد القراء السبعة قرأ على حمران بن أعين، وفي رسالة في القراءة لبعض أعظم المعاصرين رحمه الله أن حمران قرأ على أبي جعفر الباقر عليه السلام.

ثم قال المحقق المامقاني قدس سره: قلت: يكشف عن مهارته في علم القراءة إحالة الصادق عليه السلام الشامسي الذي طلب مناظرته في علم القراءة إلى حمران هذا كإحالاته إياه عند طلبه المناظره في العربية إلى أبان بن تغلب وعند طلبه المناظره في الفقه إلى زرارة وعند طلبه المناظره في علم الكلام إلى مؤمن الطاق وعند طلبه المناظره في التوحيد إلى هشام بن سالم وعند طلبه المناظره في الإمامة إلى هشام بن الحكم.

(٢) هو ظالم بن ظالم (أو عمرو) بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني، رسم له علي عليه السلام بعض أصول النحو فكتب فيه أبو الأسود، وأخذه عنه جماعة. ولي إمارة البصرة في زمن علي عليه السلام. توفي سنة ٦٩ وصلى عليه علي عليه السلام. انظر: تنقيح المقال ١١١/٢، و٣/٣ (من فصل الكنى) الأعلام للزركلي ٢٣٦/٣.

(٣) انظر: مجمع البيان ١٢/١.

وقال مؤلفا معجم القراءات القرآنية في ٨٥/١ في البحث عن إسناد قراءة حمزة ما نصّهما: قرأ حمزة على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش عرضاً. وقرأ حمزة على أبي حمزة حمران بن أعين، وعلى أبي إسحاق عمرو بن عبد الله

السبيعي، وعلى محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي، وعلى أبي محمد طلحة بن
مصرف البامي، وعلى أبي عبدالله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي [عليهم صلوات الله].
وقرأ الأعمش وطلحة على أبي محمد يحيى بن وثاب الأسدي.
وقرأ يحيى على أبي شبل علقمة بن قيس، وعلى ابن أخيه الأسود بن يزيد بن
قيس، وعلى زر بن حبيش، وعلى زيد بن وهب، وعلى عبيد بن عمرو السلماني،
وعلى مسروق بن الأجدع.
وقرأ حمدان على أبي الأسود الديلمي، وعلى عبيد بن نضيلة.
وقرأ عبيد على علقمة.
وقرأ حمران أيضاً على محمد الباقر [عليه السلام].
وقرأ أبو إسحاق على أبي عبدالرحمن السلمي، وعلى زر بن حبيش، وعلى
عاصم بن ضمرة، وعلى الحارث بن عبدالله الهمداني.
وقرأ عاصم والحارث على علي [عليه السلام].
وقرأ ابن أبي ليلي على المنهال بن عمرو وغيره.
وقرأ المنهال على سعيد بن جبير.
وقرأ علقمة والأسود وابن وهب ومسروق وعاصم بن حمزة والحارث أيضاً
على عبدالله بن مسعود.
وقرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر [عليهما السلام].
وقرأ زين العابدين على أبيه سيد شباب أهل الجنة الحسين [عليهما السلام].
وقرأ الحسين على أبيه علي بن أبي طالب [عليهما السلام].
وقرأ علي [عليه السلام] وابن مسعود رضي الله عنهما على رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم.

ونقل في هامش الكتاب عن غاية النهاية، فراجع.
وقال في نهج الإيمان - المخطوط - الفصل الثاني عشر في حديث الميثاق:

وبالجملته، فأخذ حمزة قراءته بالرواية عن أهل البيت عليهم السلام وعن النبي صلى الله عليه وآله مما لم نعث فيه على خلاف، وذكر من صرح به ونص عليه لا يسعه مجلد^(١)، فأين هذا من قوله «بمقتضى رأي الكوفيّة»؟! مع أن الرضي نفسه قال في باب المفعول معه^(٢): والبصريون يجوّزونه - يعنى العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار - للضرورة وأما في حال السعة فيجوّزونه بتكلف، وذلك بإضمار حرف الجر بأنه لا يعمل مقدرًا لضعفه.

ثمّ قال^(٣): والأولى جواز العطف لوروده في القرآن الشريف كقوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجر في قراءة حمزة.

والقراء السبعة إلى قراءته يرجعون: فأما حمزة والكسائي فيعولان على قراءة علي عليه السلام، وأما ابن مسعود قال: ما رأيت أحداً أقرأ من علي. وأما نافع وابن كثير وأبو عمرو ومعظم قراءتهم يرجعون فيها إلى ابن عباس وابن عباس قرأ علي أبي بن كعب وعلي علي عليه السلام. والذي قرأ به هؤلاء القراء مخالف قراءة أبي فهو إذن مأخوذ عن علي عليه السلام. وأما عاصم فقرأ علي أبي عبد الرحمن بن السلمي وأبو عبد الرحمن قرأ القرآن كله على علي عليه السلام.

(١) وقد أشرنا إلى بعض ما قيل في الحواشي السابقة، وقال البغدادي في خزنة الأدب ١٢٩/٥ نقلاً عن أبي شامة في شرح الشاطبية: وأما ردّ بعض أئمة العربية ذلك - أي جر الأرحام - فقد قال القشيري في تفسيره: لعلمهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح، فإنّنا لا ندعي أن كل القراءات على أفصح الدرجات في الفصاحة، وإن أرادوا غير هذا فلا يقلّد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن القراءات التي قرأ بها الأئمة ثبتت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. [قال أبو شامة]: وهذا كلام حسن صحيح.

(٢) شرح الكافية ١٩٧/١ (من الطبعة المحققة).

(٣) في شرح الكافية ١٩٧/١ باختلاف يسير في اللفظ.

فانظر أيّ القولين منه أصوب، وهذا منه مع إمامته في فنه سهو فسبحان
عاصم أولياءه!^(١)

(١) هذا كله في الإشكال على الجر في الآية المذكورة وجوابه، وأما باقي الشواهد فقد
وجّه الجر ابن الأنباري بغير ما هو ظاهر الشاهد من العطف على الضمير المخفوض
بدون إعادة الجار. فقد أجاب عن آية ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ..﴾ (النساء: ١٢٧)
أن «ما» معطوف على «الله» أي: الله يفتيكم فيهنّ وما يتلى عليكم يفتيكم فيهنّ وهو
القرآن، أو؟ن «ما» معطوف على «النساء» من قوله ﴿يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ..﴾.

وأجاب عن آية ﴿.. وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢) أن المقيمين منصوب
على المدح، وذلك أن العرب تنصب على المدح عند ترك العطف وقد تستأنف
فترفع، أو أنه معطوف على «ما» في قوله: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ أي: يؤمنون بما أنزل
إليك وبالمقيمين.

وأجاب عن آية ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (البقرة: ٢١٧) أن «المسجد
الحرام» مجرور بالعطف على «سبيل الله» لا بالعطف على «به» لأن إضافة الصّد
عنه أكثر استعمالاً من إضافة الكفر به.

وأجاب عن آية ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ مَعَايِشَ..﴾ (الحجر: ٢٠) بأن «مَنْ» عطف
على «معايش» أي: جعلناكم فيها المَعَايِشَ والعبيد والإماء.

وأما «أفيها كان حنتي أم سواها» فإن «سواها» منصوب على الظرف لا أنها
مجرورة بالعطف.

وأما قوله «وما بينها والكعب» فالكعب مجرور بإضافة «بين» إليه محذوفاً لا
بالعطف، حذف «بين» الثانية لدلالة الأولى عليه. انتهى ملخصاً.

راجع: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيّين ص
٤٦٧ - ٤٧٤، خزنة الأدب ١٢٥/٥ - ١٢٧.

وقال البغدادي في خزنة الأدب - بعد ما نقل كلام ابن الأنباري بتفصيله -: ولا
يخفى ما في غالبه من التعسف.

هذا، مع أنّ هذه كلّها تعليلات في مقابلة الورود، والتعليل مع صحته لا يقبل إلا في تقرير الوارد وتوجيهه، فكيف مع الفساد ومقابلة الوارد به!



رجعنا إلى ما هو المقصود من تقرير وجوب جرّ الآل من «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» فنقول:

أمّا جرّه فواضح ممّا قرّرنا، وأما نصبه^(١) فهو إما بالعطف على محلّ الضمير البعيد أو على المعية أو بإظهار فعل متعدّد، والجميع باطل لا يصح: أمّا الأول؛ فلأنهم أجمعوا على أنّ للعطف على المحلّ ثلاثه شروط عدا ابن جنيّ فإنه خالف في واحد منها فلم يلتزمه.

قال ابن هشام في مغني اللبيب^(٢): وللعطف على المحلّ عند المحققين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهور ذلك المحلّ في الفصيح. ألا ترى أنه يجوز في نحو «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً» بالنصب أن تسقط الباء فت نصب «قائماً»؛ وعلى

(١) قال في مجمع البيان ١/٢: قال أبو علي: من نصب الأرحام احتتمل انتصابه وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن يكون معطوفاً على «اتقوا» وتقديره: اتقوا الله واتقوا الأرحام فصلوها ولا تقطعوها.

(٢) مغني اللبيب ص ٦١٦ - ٦١٧.

هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمراً» بالنصب خلافاً لابن جني لأنه يجوز «مررت زيداً». ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلنا بدليل قوله:

فَإِنْ لَمْ تَحِدْ^(١) مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدِ^(٢)
وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَرَعَكَ^(٣) الْعَوَازِلُ^(٤)

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصلة^(٥).

الثالث: وجود المحرز، أي: الطالب لذلك المحل^(٦). انتهى ملخصاً.

(١) في بعض النسخ: إذا لم تجد، راجع: خزنة الأدب ١١٢/٩.

(٢) في بعض النسخ: باقياً. كما في: خزنة الأدب ٢٥٣/٢.

(٣) في المتن «فلترعك» بالراء، وما أثبتناه يوافق جميع ما رأينا من المصادر التي نقل هذا الشعر.

(٤) قائله لبيد بن ربيعة الصحابي رثى بها النعمان بن المنذر، والبيت في ديوانه ص ٢٥٥ وفي كتاب سيبويه ٦٨/١ وسر صناعة الأعراب ١٣٣/١ وخزنة الأدب ٣٣٩/١ و٢٥٠/٢ و٦٦٩/٣ والإنصاف ص ٢٠٨، تزعك أي تكفك وتردعك، والعدل: اللوم والزجر، والمراد بالعوائل هنا زواجر الدهر وحدثانه، والمعنى: إن كنت لا تجد أحداً باقياً من عهد عدنان ومعد إلى يومك هذا فمعنى ذلك أن مصيرك سيكون كمصيرهم وأن حوادث الدهر يجب أن تكفك وتردعك عما أنت فيه. راجع: مغني اللبيب ص ٦١٦، كتاب سيبويه ص ٢٠٨، خزنة الأدب ٢٥٤/٢، الإنصاف ٦٨/١ وغيرها.

(٥) فلا يجوز «هذا ضاربٌ زيداً وأخيه» لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ أعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، راجع: مغني اللبيب ص ٦١٦.

(٦) فيمتنع «إن زيداً وعمرو قائمان» لأن الطالب لرفع «زيد» هو الإبتداء والإبتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول «إن».

وإنما اشتراطوا الشرط الأول لأنهم اشتراطوا الصحة العطف على اللفظ
إمكان توجه العامل إلى المعطوف أو مرادفه. فإذا لم يصح ظهور ذلك المحل في
المعطوف عليه لم يصح توجه العامل للمعطوف، فافهم.

ففي مسألتنا لا يجوز عطف «آله» على محل الضمير البعيد لأنه لا يصح
أن تقول: «صَلَاةُ اللَّهِ» ولا «صَلَّى اللَّهُ إِلَيْهَا» لعدم وروده، وصحة العطف على
محل البعيد مشروطة بصحته، وإذا بطل الشرط بطل المشروط.

فإن قلت: لم لا يجوز العطف على محل الضمير البعيد وهم يغتفرون في
الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل؟^(١)

قلت: ذلك أمر اضطررنا له في تصحيح أمثلة وردت عن العرب ووجب
قبولها، وأما هنا فلا يصح الحمل عليه بعد تصريحهم بالمنع من^(٢) خصوص
المسألة ولنا عن الحمل عليه مندوحة، ولا ضرورة ملجئة إليه.

يؤيد ذلك ما قاله الدماميني في المنهل الصافي عند قول الماتن: امتنع
«الضارب زيد» يعني بالإضافة وضعف:

الواهب المائة الهجان وعبيدها^(٣)^(٤)

(١) قاعدة

(٢) كذا، والظاهر: في.

(٣) هذا الشاهد أوردها البغدادي في خزنة الأدب ١٣١/٥، وقال: وجه الضعف أن
اسم الفاعل المقرون بأل المضاف يلزم أن يكون المضاف إليه معرفاً بها أيضاً
لمشابهته لـ «الحسن الوجه»، فإذا عطف على المضاف إليه شيء لزم أيضاً أن يكون
معرفاً بها؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإنما جاز هنا عطف «عبيدها»
مع خلوه من أل على «المائة» لكونه مضافاً إلى ضمير المعرف بأل، والتقدير: وعبد

إذ الأول مباشر والثاني تابع، وعلى هذا التعليل جاز «الضارب الرجل وزيد»^(٥).

قال الشارح الدماميني: لأنه تابع لا مباشر، وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل «رُبَّ رجلٍ وَغلامِهِ» و«كُلُّ شاةٍ وَسَخَلَتِهَا^(٦)» مع امتناع «رُبَّ غلامِهِ» و«كُلُّ سَخَلَتِهَا».

المائة؛ ولكونه تابِعاً، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في متبوعه.
وانظر أيضاً: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٨٨١/٢ - ٨٨٢.
(٤) من قصيدة مطلعها:

رَحَلْتُ سُمَيَّةً غُدْوَةً أَجْمَالَهَا عَضْبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَالِهَا
وعجز البيت المستشهد به: عُوذاً تُرَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا. والقصيدة للأعشى كما في ديوانه ص ٢٥، ومعنى البيت أن هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ويهب راعيها أيضاً وهو المراد من العبد وخصَّ الهجان لأنه أكرمها، والهجان الإبل البيض أو الكرام على اختلاف فيه. راجع تفصيله: خزنة الأدب ٢٥٧/٤ - ٢٦٠.
ونقل الشاهد في همع الهوامع ١٣٩/٢ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٨١/٢ - ٨٨٢.

(٥) نقل في خزنة الأدب ٢٥٦/٤ قول أبو بكر بن السراج في باب العطف: ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب: كل شاة وسخلتها بدرهم، ولو جعلت «السخلة» تلي «كل» لم يستقم. ومن كلام العرب: هذا الضارب الرجل وزيد، ولو كان «زيد» يلي «الضارب» لم يكن جرّ، وينشدون هذا البيت جرّاً: الواهب المائة الهجان وعبدها.. إلى آخر قوله.

(٦) تمامه: «كل شاة وسخلتها بدرهم» كما في همع الهوامع ١٣٩٠/٢ وخزنة الأدب ٢٥٦/٤.

وانظر أيضاً حول المثالين وشبههما: الكتاب لسيبويه ٥٤/٢ - ٥٦، إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص ٥٧١.

قلت : وفيه نظر ، لأن التعليل بالتبعية إنما هو توجيه لأمر يسمع على سبيل الدور والقلّة ولا يلزم أطراده في كلّ محل ؛ على أن سبويه مذهبه في ذينك المثالين أنّ ضمير « غلامه » و« سخلتها » نكرة كما في « رَبُّهُ رجلاً » إنّ الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة بحكم من الأحكام نكرة . إلى هنا كلام الدماميني وهو صريح في المطلوب .

بل يصح ذلك على مذهب ابن جنّي ومَن تبعه كالقاضي^(١) في تفسيره ولكنّه غير معلوم الصحة ، والحق أحقّ أن يتّبع .

وأما الثاني - أعني نصبه على أنه مفعول معه - ففاسد أيضاً ، وذلك أنّك إذا قصدت نصب « آله » على المعية صار معنى قولك « صلى الله عليه وآله » الصلاة عليه وحده في حال مصاحبته لآله ، ولا يقصد هذا ووجهي ممّن يريد براءة الذمّة لأنّ المفعول معه لا يجوز قصد تشريكه في حكم المصاحب ولو كان في الواقع مشاركاً له إلا أن الشركة ليست مقصودة ولا مفهومة من موضوع الكلام ، ولو قصد التشريك لوجب العطف وبطلت المعية - أعني قصد المصاحبة - .

هذا هو الفرق بين معنى المعية والعطف لأن العطف لا يقصد فيه إلا مجرد التشريك بين المتعاطفين وإن كان هناك في الواقع مصاحبة إلا أنها غير مقصودة ولا مفهومة من موضوع الواو العاطفة ؛ بل عمّم الأمر نجم الدين

سعيد^(١) فحكم بأن كلاً من واو العطف والمعية موضوع للمصاحبة، وإنما الفرق بينهما أن العاطفة تفيد مع المصاحبة التشريك في الحكم بخلاف واو المفعول معه فإنها لا تدلّ إلا على مطلق المصاحبة، وإن كان في العاطفة مخالفاً لما هو المشهور بينهم من أن العاطفة لمطلق الجمع ولا يصح مثالنا ويقبله الله تعالى إلا إذا قصد التشريك بين المظهر والكناية في الصلاة وهو مستحيل مع نصبه على أنه مفعول معه.

فإن قلت: كلام الرضي رحمه الله صريح في صحة قصد التشريك في المفعول معه لأنه قال: ونعني بالمصاحبة كونه - يعني المفعول معه - مشاركاً لذلك المعمول يعني المصاحب في ذلك الفعل في وقت واحد؛ فزيداً في «سرت وزيداً» مشارك للمتكلم في السري في وقت واحد أي وقع سيرهما معاً، وفي قولك «سرتُ أنا وزيدٌ» بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد. انتهى. وهو صريح لا يقبل التأويل.

قلت: هذا سهو لا يجوز المصير إليه ولا التعويل عليه لمخالفته لما صرح به جلّ أرباب الصناعة، ولعله نشأ من اشتراط الأخفش والخليل في نصب الإسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه لأنه قرّره، وذلك بناء على أن الواو أصلها العطف، أي إن واو المصاحبة أصلها

(١) هو من شارحي «الكافية» لابن حاجب كما يشير إليه المؤلف، ولعله أبو الخير نجم الدين سعد بن عبد الله الجريري الهندي الدهلي المتوفى سنة ٧٤٩ كما في الأعلام للزركلي ٩٧/٣ - ٩٨ عن الدرر الكامنة ١٣٤/٢، شذرات الذهب ١٦٣/٦ وغيرهما.

واو العطف بمعنى أن المفعول معه في الأصل معطوف عدل به إلى النصب لقصد التنصيص على المصاحبة مع بقاء مشاركته لما قبله كما هو صريح عبارة الرضي.

وفيه أما أولاً: فلا نسلم أنها واو العطف بل في غيرها وضعاً كما هو ظاهر من عبارات أئمة الفن.

وأما ثانياً: فلأن مقتضى هذا أن واو المعية واو العطف والمفعول معه معطوف عدل به عما يقتضيه العطف لغرض، وفيه إخراج حرف العطف عن مقتضاه الوضعي بلا دليل، وإبطال أثره مع بقاء الوضع وإلغاء للعامل بحسب الوضع على تقدير كونه عاملاً أو جزء عامل وإخراج للفعل السابق عن مقتضاه من العمل إن لم يكن أو اجتماع أثريين متنافيين من مؤثرين في محل واحد هو المفعول معه أو صدور أثريين متنافيين دفعةً من مؤثر واحد على الخلاف في العامل في المعطوف والمفعول معه.

وأما ثالثاً: فلأنه لا يبقى فرق ولا يتحقق تنصيص حين كون المصاحب مفعولاً ولا يرد جواز الوجهين أعني النصب والعطف في صورة واحدة إجماعاً لأننا لا نسلم أن ذلك تركيب واحد بل هما تركيبان مختلفان بحسب الوضع.

قال البدر الدماميني بعد ما نقل كلام الرضي في المنهل الصافي^(١): ويرد عليه نحو «سير [ي] والطريق» فإنه من صور المفعول معه بلا نزاع وليس

للطريق مشاركة للمخاطب في السير المأمور به .

وقد صرّح بعضهم بأنّ المراد بالمصاحبة هذا^(١) المصاحبة المطلقة سواء لم يكن تمّ تشريك في الحكم كالمثال الذي أوردناه، أو كان تمّ تشريك لكنّه غير مقصود بل القصد إلى مطلق المصاحبة . إلى هنا كلام الدماميني .

وقال ابن مالك في ألفيته^(٢):

ينصب تالي الواو مفعولاً معه في نحو سيرى والطريق مسرعة
والتثليل رمز وتكميل .

وقال ابنه بدرالدين عند كلامه على هذا البيت^(٣): ينصب المفعول معه وهو الإسم المذكور بعد واو بمعنى مع، أي: دالّة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم . وقد شمل هذا التعريف لما كان من المفعول معه غير مشارك لما قبله في حكمه نحو «سيري والطريق»، ولما كان منه مشاركاً لما قبله في حكمه ولكنّه أعرض عن الدلالة على المشاركة وقُصد إلى مجرّد الدلالة على المصاحبة نحو «جئتُ وزيداً» . انتهى كلام بدرالدين .

وفي مختصر شرح الحريري على ملحته^(٤) عند الكلام على قوله:

(١) كذا، والأظهر: هذه .

(٢)

(٣)

(٤) ملحّة الإعراب منظومة في النحو لأبي محمد قاسم بن علي الحريري المتوفى سنة ٥١٦، اختصرها نظماً زين الدين عمر بن مظفر ابن الوردى المتوفى سنة ٨٤٦ وابن الوكيل أحمد بن موسى الذي توفي في سنة ٧٩١، وشرحها جلال الدين

وإن أقت الواو في الكلام مقام مع فانصب بلا ملام
 تقول جاء البرد والجباب^(١) واستوت المياه والأخشابُ
 وما صنعت يا فتى وسعدى فقس على هذا تُصادفُ رشداً
 أي: إذا دلت الواو على مجرد المعية من غير مشاركة في الفعل فانصب ما
 بعد الواو ويسمى المفعول معه. انتهى.

والعبارات الصريحة في هذا المعنى - كعبارة نجم الدين سعيد في شرح
 الحاجبية والشارح الجامي وغيرهما - كثيرة جداً.

قال نجم الدين سعيد: هذه الواو - واو المفعول معه - موضوعة للمصاحبة
 المطلقة سواء لا يكون تشريك في الحكم على «سر والطريق» أو يكون شركة
 لكن لا تكون مقصودة بل القصد إلى مطلق المصاحبة نحو «جئت وزيداً».
 انتهى.

وقال قدوة المتأخرين الشيخ ياسين البحراني في فوائده^(٢): المفعول معه
 هو اسم ذكر بعد واوٍ لمصاحبة بغير تشريك نحو «سرت والنيل» و«مالك

السيوطي ثم اختصرها في مئة وعشرين بيتاً. انظر: كشف الظنون ١٨١٧/٢.
 ولا أدري أيها مقصود المؤلف قدس سره.

(١)

(٢) الظاهر أنها الفوائد النحوية للشيخ ياسين بن صلاح الدين بن علي بن ناصر بن
 علي البلادي البحراني. قال في إجازته للسيد نصرالله الحائري التي كتبها في سنة
 ١١٤٥ أن فيه مسائل لم تذكر في غيره مع اختصاره. قال: وكتبت عليه حواشي
 كالشرح له.

راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣٦٢/١٦.

وزيداً» فإن صح العطف بلا ضعف خرج عن المفعولية اختياراً ومعه يتعين لها كذلك، ومطلقاً إن لم يصح العصف، ويجب إن لم يصح لها، فالأقسام أربعة. انتهى.

مع أن كثيراً من صور المفعول معه تخرج على تقدير مدعى الرضي، والتكلف لا يؤسس حكماً ولا يمهّد قاعدةً.

رجع

ولو تنزلنا وسلمنا صحة نصب آله على أنه مفعول معه لم يصح إلا مذهب الأخص وأبي علي لأنهما يقيسان باب المفعول معه، وأما على مذهب مَنْ يقصره على السماع - وهو قول الأكثرين - فلا نزاع في عدم صحته عندهم إلا بعد ثبوت نصب «آله» بالرواية ولم يروه أحد.

وأما الثالث - وهو نصب آله بإضمار فعل متعده مناسب للموجود - ففاسد أيضاً:

أما أولاً: فلأن الحذف خلاف الأصل.

وأما ثانياً: فلأنه حذف لركبي الإسناد بلا دليل يدل عليه ويعين المسند، وهو ممنوع.

قال التفتازاني^(١): الحذف يفتقر إلى أمرين: أحدهما: قابلية المقام، وهو أن يكون السامع عارفاً به لوجود القرائن؛ والثاني: الداعي الموجب

(١) هو مسعود بن عمر بن عبدالله المعروف بسعد الدين التفتازاني، عالم بارع في علوم البلاغة، له: شرح مختصر المعاني. توفي سنة ٧٩١. انظر:

لرجحان المحذف . انتهى .

وكلا الأمرين مفقود في مسألتنا .

فإن ادعيت أن الفعل الموجود أعني «صَلَّى» هو القرينة الدالة على المحذوف وسلّمنا لك ذلك الدعوى فإما أن تفرض المحذوف مغايراً للموجود فتقع في المحذور أعني عدم دخول الآل معه في الصلاة عليه؛ وإما أن تفرضه مرادفاً له فتخرج عن الأصل بلا دليل ولا داعٍ إذ الأصل عدم الإشتراك لإدائه إلى الإلباس حتّى أن جماعة نفوه أصلاً. ثمّ المثبتون له يقولون متى عارضه غيره ممّا يخالف الأصل كالمجاز قدّم عليه فكيف إذا عارضته الحقيقة . ولنا مندوحة في التخلّص من هذه الشبهات بوجه عربيّ مسموع شائع فإذا ثبت عدم صحّة نصب «آله» على أنه مفعول معه أو بالعطف على موضع الضمير البعيد أو باضمار فعل متعدّد ثبت وجوب جرّه بالعطف على موضع الضمير القريب أو إضمار حرف جرّ كما يراه البصريّون على ما تقدّم من نقل الرضيّ رحمه الله عنهم .



هذا، ولو تنزّلنا وأرخينا العنان وكسرنا السنان وسلّمنا صحة دعوى وجوب الإعادة وصحة نصبه على أحد الوجوه الثلاثة وقلدنا ابن جنّي بلا دليل لكفى حجة قاطعة على وجوب جرّ «آله» بعد ما مضى كلّ ما قاله

السيد الجليل نعمة الله الجزائري^(١) في شرح السجادية^(٢) - عند قول الإمام زين العابدين صلوات الله وسلامه عليه «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دُونَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ» - قال رحمه الله تعالى: وفي قوله (ع) «وآله» بالجر [كما هو المتفق عليه في النسخ]^(٣) دليل قاطع على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار في سعة الكلام، وقراءة حمزة «والأرحام» بالجر، وقول بعض العرب «فاذهب فما بك والأيام من عجب» وغيرهما دليل عليه، ومنعه البصريون اختياراً لأن فيه العطف على جزء الكلمة ولا يسمع هذا بعد الورد. وقال الفاضل الداماد^(٤): «صلى الله عليه وآله» بالجر على ما قد بلغنا بالضبط على^(٥) النسخ المعوّل على صحّتها جميعاً^(٦) ورويناها بالنقل المتواتر في سائر الأعصار^(٧) إلى عصرنا هذا. وما في حواشي جنة الأمانة^(٨) للشيخ الكفعمي^(٩) - إنّ الصواب

(١) هو:

(٢) المسمى بـ: نور الأنوار ص ٣٩ - ٤٠ باختلاف يسير.

(٣) الزيادة من المصدر.

(٤) هو

(٥) كذا في المتن والمصدر، وفي شرح الصحيفة للفاضل الداماد «في» بدل: على.

(٦) كذا في المتن والمصدر، ولا توجد لفظة «جميعاً» في شرح الفاضل الداماد على

الصحيفة السجادية.

(٧) في نور الأنوار: العصور.

(٨) في المصدر: جنة الأمان. وهو كتاب جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية

«صلى الله عليه وعلى آله» لا «صلى الله عليه وآله» إلا على تقدير أن يكون الآل منصوباً بالعطف على موضع الهاء من «عليه» - ففاسد^(١٠)؛ وأفسد منه

المعروف بمصباح الكفعمي.

(٩) هو

(١٠) قال السيد علي خان في رياض السالكين ١/٢٧٤: وأما ما زعمه بعضهم من أن الشيعة تلتزم عدم إعادة الخافض وهو «علي» في مثل هذه العبارة، لحديث يأثرونه وهو: «من فصل بيني وبين آلي بـ «علي» فقد جفاني، فزعم محض لا عين له ولا أثر؛ إذ لا تعرف الشيعة هذا الخبر ولم ترد به رواية من طرقهم، بل ولم يذكر ولا منقطعاً في شيء من كتبهم، كيف والأدعية المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام مشحونة بإعادة الخافض في مثل ذلك كما ستقف عليه مكرراً في أدعية الصحيفة الشريفة.

ونقل قريباً من ذلك السيد نعمة الله الجزائري في نور الأنوار ص ٤٠، ثم قال: وقد وجدنا الفصل في الأدعية المأثورة والمصنفات المشهورة بل قد وجد في دعاء ختم القرآن من هذه الصحيفة الشريفة. نعم نقل أستاذنا العلامة سلمه الله تعالى عن شيخنا بهاء الملة والدين أنه رآه في أحاديث الإسماعيلية وكتبهم. وقد تكلف بعض أصحابنا لإصلاحه فصحف لفظ علي بـ «علي» عليه السلام، أي يكون الفصل ببعضه أو باعتقاده أنه ليس من الآل بل من الصحابة كما ظنه بعض الأشاعرة وبعض المعتزلة فقالوا ينبغي في التصلية أي يقال اللهم صل على محمد وعلي وآل محمد. وقال العلامة المجلسي في الفرائد الطريفة في شرح الصحيفة الشريفة ص ٢١٢: اعلم أنه اشتهر بين الناس عدم جواز الفصل بين النبي صلى الله عليه وآله، وبين آله بـ: «علي» مستدلين بالخبر المشهور بينهم، ولم يثبت عندنا هذا الخبر، وهو غير موجود في كتبنا. ويروى عن شيخنا البهائي رحمه الله أن هذا من أخبار الإسماعيلية، لكن لم نجد في الدعوات المأثورة عن أرباب العصمة عليهم السلام الفصل بها إلا شاذاً، وتركه أولى وأحوط.

جعل الواو للمعية كما لا يخفى^(١). انتهى^{(٢)(٣)}. [أقول: ^(٤)] وعلى تقدير تصحيح مذهب البصريين يمكن أن يقال: النكتة في ترك الجار ههنا توافق الإتصال اللفظي مع الإتصال المعنوي حتى كأن الفاصل اللفظي لا ينبغي أن يكون. إلى هنا كلام السيد نعمته الله قدس سره.

(١) لم نجد جملة «وأفسد منه..» في المطبوع الذي بأيدينا من شرح الفاضل الداماد ولا في الفرائد الطريفة للمجلسي رحمه الله.
(٢) أي: انتهى كلام الفاضل الداماد. لاحظ: شرح الصحيفة السجادية للسيد الداماد ص ٩٤.

(٣) الظاهر وقوع السقط أو التصحيف في ما نقل عن حواشي جنة الواقية في المتن وكذا في نور الأنوار ص ٤٠، إذ الكلام في شرح الصحيفة للفاضل الداماد هكذا: .. وما في حواشي جنة الأمان للشيخ الكفعمي عن شيخنا الكراجكي قدس سره في الجزء الثاني من كتابه كنز الفوائد: إنى رأيت جماعة ينكرون على من يفرق بين اسم النبي وآله عليه وعليهم السلام بـ «على» ويزعمون أنهم يأترون في النهي عن ذلك خبراً، ولم أسمع خبراً يجب التعويل عليه في هذا المعنى. والصحيح عندي في ذلك هو ما دلت عليه العربية من أن الإسم المضمّر إذا كان مجروراً لم يحسن أن يعطف عليه إلا بإعادة الجار، تقول: مررت بك وبزيد، ونزلت عليك وعلى عمرو؛ لأن ترك ذلك لحن. فالصواب أن يقال: صلى الله عليه وعلى آله [لا صلى الله عليه وآله] إلا على تقدير أن يكون الآل منصوباً بالعطف على موضع الهاء من «عليه» لأن موضعها نصب بوقوع الفعل، وإن كانت مجرورة بـ «على» فليس من طوار الصحة بمولج؛ فإن الكوفيين يسوغون الترك في حالتها الضرورة والسعة من غير تحمل أصلاً..

وقريب منه في الفرائد الطريفة للعلامة المجلسي ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٤) الزيادة من نور الأنوار للجزائري.

وكذلك ضبطه السيد علي خان^(١) بالجر؛ فبعد أن يروي هؤلاء الأئمة جرّ «آله» خلفاً عن سلف لا يجوز العدول إلى غيره وإن صحّ في صناعة العربية إلاّ بدليل قاطع يعارض هذه الرواية. كيف! وهو غير صحيح فيها، وإثبات الدليل على خلاف الجرّ محال؛ ووجه قول الفاضل فاسد وأفسد ظاهر ممّا تقدّم من روايته.

وأيضاً تتبعت كثيراً من كتب الدعوات المأثورة عن الهداة فما مرّ بي لفظ «صلى الله عليه وآله» أو «عليك وآلك» ولفظ «آل» مضبوط في الخطّ إلاّ بالجرّ. ومن البعيد جداً أن يكون كله غلطاً قد اتفقت عليه النسخ المضبوطة وغيرها.

فإن قلت: إذا ثبت الرواية عنه (ع) بجره فما وجه تطبيقه على مذهب البصريين؟ لأنهم فضلاء بل أكثرهم قدوة في فنه فمراعاة مذهبهم مطلوبة ألبتة.

قلت: البصريون لا ينكرون ورود مثله في كلام العرب إلاّ أنهم يقدرّون فيما ورد من ذلك حرف الجر ولا يقيسونه، بل ما نقله الرضي فيما تقدّم أعمّ من ذلك فراجعه. فجرّ مثل مثالنا مجمع على صحته، وأمّا نصبه فكما ترى^(٢)، فلا أقلّ من أن تسلك طريق الإحتياط، والله المرشد للصواب

(١) السيد علي خان.

(٢) وفي المقام وجه آخر ينبغي التعرض له، وهو الرفع على الإبتداء وخبره محذوف، وهذا مسموع في بعض القراءات. قال أبو الفتح ابن جنّي في المحتسب عند تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ص ١٧٩ - ١٨٠: من ذلك [أي: من شواذ

وإليه المرجع والمآب. فانظر بعين البصيرة والإنصاف، وتأمل بقلب راضٍ وفكر صافٍ، واصفح صفحاً جميلاً^(١).

القراءات] قراءة أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد [راجع عنه: طبقات القراء ١/٤٦٤]: ﴿الذي تساءلون به والأرحام﴾ رفعاً قراءةً ثالثة. قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون رفعه على الإبتداء وخبره محذوف أي: والأرحام مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسن رفعه لأنه أوكد في معناه. ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً، فزيد فضلة على الجملة، وإنما ذكر فيها مرة واحدة؟ وإذا قلت: زيدٌ ضربته، فزيد ربُّ الجملة فلا يمكن حذفه كما يحذف المفعول، على أنه نيّف وفضلة بعد استقلال الجملة. نعم، ولزيد فيها ذكران: أحدهما: اسمه الظاهر، والآخر: ضميره وهو الهاء، ولما كانت الأرحام فيما يُعنى به ويُقوى الأمر في مراعاته جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول. وإذا نصبت الأرحام أو جرّرت فهي فضلة، والفضلة متعرضة للحذف والبذلة.

فإن قلت: فقد حذف خبر الأرحام أيضاً على قولك.

قيل: أجل، ولكنه لم يحذف إلا بعد العلم به، ولو قد حُذِفَت الأرحام منصوبة أو مجرورة فقلت: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به﴾ لم يكن في الكلام دليل على الأرحام أنها مرادة أو مقدرة، وكلما قويت الدلالة على المحذوف كان حذفه أشوْغ. وقال في مجمع البيان ٢/٢: وأما القراءة الشاذة في رفع الأرحام فالوجه في رفعه على الإبتداء، أي: والأرحام مما يجب أن تتقوه، وحذف الخبر للعلم به.

أقول: وهذا وجه بعيد، يرد عليه ما ورد عن المصنف في إبطال نصب آله بإضمار فعل متعدٍ، إذ الحذف خلاف الأصل، على أنه حذف لركني الإسناد بلا دليل يدل عليه ويعين المسند، وما استمسك به ابن جني في هذا المقام لا يصلح دليلاً.

(١) ثم إنه قد أنكر بعضُ إضافة لفظة «آل» إلى المضمرات فقالوا: إن الصحيح أن يقال «أهل» في تلك الموارد، فلا يصح: صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

نقل هذا القول ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ثم ردّه بما لا مزيد عليه، ولما رأيت كثرة ما فيه من الفوائد نقلت كلامه برمته وأدرجت

بعض ما في هامش الكتاب بين المعقوفتين، تكميلاً لبحثنا في الصلاة على محمد وآل محمد، قال في الاقتضاب ٣٥/١ - ٣٩:

ذكر أبو جعفر بن النحاس أن «آلاً» يُضاف إلى الأسماء الظاهرة، ولا يجوز أن يُضاف إلى الأسماء المضمرة، فلم يجوز أن يقال: «صلى الله على محمد وآله». قال: وإنما الصواب «وأهله». وذكر مثل ذلك أبو بكر الزبيدي [انظر كتاب: لحن العوام ص ١٤١ بتحقيق الأستاذ الدكتور رمضان عبدالنواب في كتابه الموضوع في لحن العامة]. وهذا مذهب الكسائي. وهو أول من قاله، فاتبعاه على رأيه.

وليس بصحيح، لأنه لا قياس له يعضده ولا سماع يؤيده، وقد رواه أبو علي البغدادي عن أبي جعفر بن قتيبة [هو أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو جعفر بن أبي محمد. ولد ببغداد وسمع من أبيه وحفظ تصانيفه كلها، وتولى قضاء مصر سنة ٣٢١. انظر: رقع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني تحقيق الدكتور حامد عبد المجيد ٧٢/١] عن أبيه هكذا، ولم ينكره.

وروي أبو العباس المبرد في الكامل [ص ٩٧٠ - ٩٧١ ط مصطفى الحلبي بالقاهرة] أن رجلاً من أهل الكتاب ورد على معاوية، فقال له معاوية: أتجد نعتي في شيء من كتب الله؟ فقال: إي والله، حتى لو كنت في أمة [جماعة من الناس] لوضعت عليك يدي من بينها. قال: فكيف تجدني؟ قال: أجذك أول من يحول الخلافة ملكاً، والخُشنة لينا. ثم إن ربك من بعدها لغفورٌ رحيم.

قال معاوية: فسرى عني، ثم قال: لا تقبل هذا مني ولكن من نفسك، فاختر هذا الخبر.

قال: ثم يكون ماذا؟

قال: ثم يكون منك رجل شرّاب للخمر، سفاك للدماء، يَخْتَجِنُ الأموال، [أي يجمع الأموال ويخترنها لنفسه، ولا يعطيها أصحاب الحقوق من المسلمين] ويصطع الرجال، ويجند الجنود ويبيح حرمة الرسول.

قال: ثم ماذا؟

قال: ثم تكون فتنة تتشعب بأقوام حتى يفضي الأمر بها إلى رجل أعرف نعتة، يبيع الآخرة الدائمة، بحطّ من الدنيا مخسوس، فيجتمع عليه، من آلك، وليس منك، لا يزال لعدوّه قاهراً، وعلى من ناواه [؟ى: عاداه] ظاهراً، ويكون له قرين مبين [في رواية بهامش الكامل للمبرد: مبير، وهي رواية الأصل. نقول: ولعله يريد بقرينه الحجاج بن يوسف، فهو مؤيد مملكة عبد الملك وأولاده بسيفه، أو لعله يريد عمرو بن سعيد الأشدق الأموي، الذي كان ينافس عبد الملك، فتار عليه ثورة معروفة في التاريخ، فهزمه عبد الملك وقتله فكفى شره] لعين.

قال: أفتعرفه إن رأيته؟

قال: تُدّ ما [بمعنى ما أشد! يريد: ما أشد معرفتي له إذا رأيته]، فأراه من بالشام من بني أمية، فقال: ما أراه ها هنا. فوجّه به إلى المدينة مع ثقات من رسله، فإذا بعبد الملك بن مروان يسعى مؤتزرّاً، في يده طائر. فقال [بعض الصفات] للرسول: ها هو ذا. ثم صاح به: إلّيّ أبو من؟ قال: أبو الوليد. قال: يا أبا الوليد! إن بشرتك ببشارة تسرك، ما تجعل لي؟ قال: وما مقدارها من السرور، حتى نعلم ما مقدارها من الجعل؟ قال: أن تملك الأرض. قال: مالي من مال. ولكن رأيته [أى: أخبرني] إن تكلفت لك جعلاً، أنال ذلك قبل وقته؟ قال: لا. قال: فإن حرمته، أتؤخره عن وقته؟ قال: لا. قال: فحسبك ما سمعت. هكذا روي أبو العباس وغيره في هذا الخبر «من آلك وليس منك» بإضافة (آل) إلى الكاف. وأبو العباس من أئمة اللغة بالحفظ والضبط.

وقال أبو علي الدينوري في كتابه الذي وضعه في إصلاح المنطق: تقول: «فلان من آل فلان، وآل أبي فلان». ولا تقل: من آل الكوفة، ولكن: من أهل الكوفة، فإذا كُنيت قلت: هو من أهله، ولا تقول: «من آله» إلّا في قلة من الكلام. فهذا نص بأنها لغة.

وقد وجدنا مع ذلك (آلاً) في الشعر مضافاً إلى المضمّر. قال عبد المطلب حين جاء أبرهة الأشرم لهدم الكعبة:

* لا هُـم إن المرء يـمـنـع رَحـلـه فـامـنـع حـلـالـك *
 لا يـغـلـبـن صـلـيـهـم وـمـحـالـهـم غـدـواً مـحـالـك
 وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك
 يعني قريشاً، لأن العرب كانوا يسمونهم آل الله، لكونهم أهل البيت.
 وقال الكميت:

فأبلغ بني الهنديين من آل وائل وآل مَنَاة والأقارب آها
 ألوکاً تُوافي ابني صفية وانتجع سواحل دُعْمِي بها ورمالها
 وقال خُفاف بن ثُدبة:

أنا الفارس الحامي حقيقةً والدي وآلي كما تحمي حقيقةً آلکا
 واختلف الناس في قول الأعشى [في ديوانه ص ٢٩]:
 كانت بقرية أربَع فاعتمتها لما رضيت من النجابة آها
 فقال قوم: أراد بالها: شخصها. وقال آخرون: أراد رهطها.
 وكذلك قول مَقَّاس العائذي:

إذا وضع الهازهزُ آل قوم فزاد الله آلکم ارتفاعا
 قيل: أراد بالآل: الأشخاص. وقيل: أراد الأهل. وقد قال أبو الطيب المتنبي، وإن
 لم يكن حجة في اللغة:

والله يُسعدُ كلَّ يوم جدَّهُ ويَزِيدُ مِن أعدائه في آله
 وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة، فإن في بيته هذا حجة من جهة
 أخرى. وذلك أن الناس عنوا بانتقاد شعره. وكان في عصره جماعة من اللغويين
 والنحويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما. وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة
 (آل) إلى المضمَر. وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء كالوحيد،
 وابن عبَّاد، والحاتمي، وابن وكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضاً في هذا البيت. فدل
 هذا على أن هذا لم يكن له أصل عندهم، فلذلك لم يتكلموا فيه.
 (آل): أصله أهل. ثم أبدلوا من الهاء همزة، فقيل آل، ثم أبدل من الهمزة ألف،

كراهيةً لاجتماع همزتين . ودل على ذلك قولهم في تصغيره: أهيل، فردوه إلى أصله .
وحكى الكسائي في تصغيره أوَّيل . وهذا يوجب أن تكون ألف آل بدلاً من واو،
كالألف في بابٍ ودار . انتهى كلام ابن السيد في الإقتضاب .

وقال السيد علي خان الكبير في الحقائق النديه في شرح الصمدية ص ٨: آل
الرجل أهله وعياله، وآله أيضاً أتباعه كذا في «ص» [أى صحاح
الجوهري ١٦٢٦/٤] وآله صلى الله عليه وآله بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون .
وقيل قرابته الأذنون وقيل اتقياء المؤمنين، وأصله أهل بدليل تصغيره .. ولا يضاف
إلا لمن له شرف من العقلاء المذكرين فلا يقال آل الإسكاف ولا آل مكة ولا آل
فاطمة، وعن الأخفش أنهم قالوا: آل المدينة وآل البصرة . ولا يجوز إضافته إلى
المضمر عند الكسائي وأبي جعفر النحاس والزبيدي، وأجازها غيرهم وهو
الصحيح .

أقول: من أمثلة ما يضاف إليه «آل» من العقلاء المذكرين قول ابن بشر بن
خوط:

أنعى الرئيس الحارث بن حسان لآل زهـل ولآل شـيبان

انظر: الكامل لابن الأثير ٢٥٢/٣، تاريخ الطبري ٥٢١/٤ .

وقال سماحة العلامة السيد الوالد حفظه الله في رسالته المسماة بـ «السيدة
سكينة بنت علي عليه السلام» ص ١٢: «آل محمد» و«آل البيت» و«أهل البيت»
مصطلحات مترادفة في السنة الأحاديث، ويراد منها في اللغة والكلام العربي المعنى
العام في الأزواج والأولاد والأقارب الأذنين كما ذكروا، إلا أنها أطلقت ... على
عليٍّ وفاطمة والحسن والحسين فقط وحصرت فيهم حصراً بنص من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم .

ثم نقل عن الإمام الفخر الرازي في ذيل تفسير آية المودة من سورة الشورى أنه
قال: آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم هم الذين يؤول أمرهم إليه، فكل من كان

أمرهم إليه أشدّ وأكمل كانوا هم الآل، ولا شك أن فاطمة وعلياً والحسن والحسين
كان التعلق بينهم وبين رسول الله أشد التعلقات، وهذا كالمعلوم بالنقل المتواتر،
فوجب أن يكونوا هم الآل.

خاتمة

الصلاة في أصل اللغة العربية معناها الدعاء [ء] مطلقاً كما هو المشهور^(١)،
أو بخير كما قيده خالد في التصريح^(٢).

وقال ابن هشام في معني اللبيب^(٣): الصلاة لغةً بمعنى العطف، ثم العطف

(١) قال ابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ في معجم قاموس اللغة ٣/٣٠٠ - وهو من أقدم كتب اللغة المعتمدة -: (صلى) الصاد واللام والحرف المعتل أصلان: أحدهما النار وما شبهها من الحمى، والآخر جنس من العبادة، فأما الأول: فقولهم: صَلَّيْتُ التُّوَدَ بِالنَّارِ... وأما الثاني: فالصلاة، وهي الدعاء، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعامٍ فليُجِبْ، فإن كان مفطراً فليأكل وإن كان صائماً فليصل. أي فليدعُ لهم بالخير والبركة. قال الأعشى:

تقول بنتي وقد قَرَّبْتُ مُرْتَحَلاً يا رَبِّ جَنَّبَ أَبِي الأَوْصَابَ والوَجَعَا
عليك مثل الذي صَلَّيْتُ فَاغْتَمِضِيس نوماً فَإِنَّ لَجَنَّبِ المرءِ مُضْطَجَعَا

ونقل عيناً آخر له في صفة الخمر، فراجع إن شئت.

والصلاة بهذا المعنى كثيرة الاستعمال في الأشعار الجاهلية كما صرح به في رياض السالكين ١/٤١٩.

وقد صرح بهذا المعنى، الدسوقي في حاشية فلى مختصر المعاني ١/٤٦ عند توضيح عبارة المتن «والصلاة والسلام...» فراجع، وانظر: شروح التلخيص ١/٤٣.
(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/١٠ قال: والصلاة فعلة من صلى إذا دعا بخير والمراد بها هنا الإعتناء بشأن المصلى عليه وإرادة الخير له ويفهم هذا المعنى أيضاً عبارة ابن فارس في معنى الحديث النبوي المقدم.

بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة، وإلى الملائكة الإستغفار، وإلى آدميين دعاء بعضهم لبعض. انتهى^(١).

وقد ردّ على المشهور بأنه لو قيل مكان «صلى عليه»: «دعا عليه»

(١) لا يخفى أنه كما اختلف في معنى الصلاة اللغوي فهكذا اختلف في اشتقاقها. قال السيد علي خان في رياض السالكين ١/٤١٨ - ٤١٩ ما ملخصه: اختلف العلماء في اشتقاق الصلاة، فقيل: من «صليت العود بالنار» إذا لئنته وقوّمته؛ لأن المصلي يلين بالحنو والعطف ويسعى في تعديل ظاهره وتقويم باطنه كالخشب الذي يعرض على النار. وقيل: من الصلّوين، وهما عرقان من جانبي الذنب وعظمان ينحنيان عند الإنحناء فناسب أن يراد بها الحنو والإنعطاف المعنويين [تهذيب الأسماء واللغات: الجزء الأول من القسم الثاني ص ١٧٩]. وقال الزمخشري في الكشاف [٤٠/١]: الصلاة فعلة من صلّى كالزكاة من زكّى، وكتبنا بالواو على لفظ المفخم لأن المصلي يفعل ذلك في ركوعه وسجوده. انتهى.

فإن قلت: هذا الإشتقاق إنما يناسب معنى الصلاة ذات الركوع والسجود لا المعنى المراد منها هنا.

قلت: أجيب بأن المصليّ لما كان يتعطف في ركوعه وسجوده فكانت الصلاة ذات الأركان مشتملة على التعطف أستعيرت للتعطف على الغير حنواً وترؤفاً. وقال الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي في شرح زيارة الجامعة الكبيرة عند قوله عليه السلام في آخر الدعاء «وصلى الله على محمد وآله الطاهرين»:

إنّ الصلاة من الصلّة، وعليه فقد أعطى سبحانه نبيه وأهل بيته عليه وعليهم السلام ما أرضاه من كل خير بمقتضى فضله وكرمه وبمقتضى قوابلهم واستعدادهم.. أو إن الصلاة من الوصل، وعليه فقد وصل بنبيه صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام بكل خير مطلوب وأمر مرغوب، أو إن الصلاة من الوصلة أي ما يتوصل به من الأسباب، فإن الصلاة هي السبب الموصل إلى الله تعالى..

وانظر أيضاً: شرح وفضائل صلوات للدركاني، الفصل الأول ص ٤٢ - ٤٣.

انعكس المعنى، وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر^(١).

وفي الصافي^(٢)، عن ثواب الأعمال^(٣)، عن الكاظم عليه السلام أنه سئل: ما معنى صلاة الله وصلاة ملائكته وصلاة المؤمن في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾؟ قال: صلاة الله رحمة من الله وصلاة الملائكة تزكية منهم له وصلاة المؤمنين دعاء منهم له.

فهي في الأولين مجاز وفي الأخير حقيقة على ما هو المشهور الظاهري،

(١) رُدَّ على المشهور أيضاً بثلاث جهات آخر:

الأولى: اقتضاؤه الإشتراك، والأصل عدمه لما فيه من الإلباس حتى أن قوماً نفوه، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره ممّا يخالف الأصل كالمجاز قدّم عليه، ولذلك تسمعهم يقولون: المجاز خير من الإشتراك.
الثانية: إنا لا نعرف في العربية فعلاً واحداً يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً.

الثالثة: إن الرحمة فعلها متعدّد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي. راجع رياض السالكين ١/١٩٤.

ثم قال السيد علي خان بعد ذلك: قال المحققون: إنها لغة بمعنى واحد وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة اللاتقة به، وإلى الملائكة الإستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض . . والحاصل أن الإختلاف على هذا القول في أفراد معنى الصلاة وعلى قول الجمهور في نفس معنى الصلاة.

(٢)

(٣) ثواب الأعمال ص ١٨٧ ذيل الحديث الأول (طبع الحيدري - طهران)، وفي سنن الترمذي ١/٣٠٣ الحديث ٤٨٣: صلاة الرب رحمة وصلاة الملائكة استغفار كما في شرح وفضائل صلوات ص ٤٤ من الفصل الأول.

وبالنظر الرفيع الأول هو الحقيقة والباقيان مجازان^(١) أقربها لها صلاةٌ خُلِّصَ
المؤمنين ثمَّ الملائكة ثم سائر البشر.

وفيه^(٢)، عن المعاني^(٣)، عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن هذه الآية،
فقال: الصلاة من الله الرحمة^(٤) ومن الملائكة تزكية ومن الناس دعا [ء]. وأما
قوله عز وجل ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ يعني التسليم^(٥) فيما ورد عنه صلى الله عليه
وآله. قيل^(٦): فكيف نصلي على محمد وآله؟ قال: تقولون: صلوات الله
وصلوات ملائكته وأنبيائه ورسله وجميع خلقه على محمد وآل محمد والسلام
عليه وعليهم ورحمة الله وبركاته. قيل^(٧): فما ثواب من صلى على النبي وآله
بهذه الصلاة؟ قال: الخروج من الذنوب والله كهيئة يوم ولدته أمُّه^(٨).

وهذا الحديث كالأول في معنى الصلاة.

(١) في الأصل: مجازا. والصحيح ما أثبتناه.

(٢)

(٣) معاني الأخبار ٣٦٧ - ٣٦٨ باب معنى الصلاة من الله عز وجل ومن الملائكة ..
الحديث ١، وانظر البحار ٥٥/٩٤ الباب ٢٩ الحديث ٢٧.

(٤) في المعاني والبحار: رحمة، وهو الظاهر.

(٥) في المعاني: فإنه يعني التسليم له.

(٦) في المعاني: «قال: فقلت له» بدل: قيل.

(٧) في المعاني: «قال: فقلت له» بدلاً من: قيل.

(٨) وانظر بحار الأنوار ٥٥/٩٤ الباب ٢٩ الحديث ٢٧، شرح زيارة الجامعة الكبيرة
للأحسائي عند قوله عليه السلام في آخر الدعاء: وصلى الله على محمد وآله
الطاهرين.

قال القمّي^(١): صلاة الله عليه تزكية له وثناء عليه، وصلاة الملائكة مدحهم له، وصلاة الناس دعائهم له والتصديق والإقرار بفضله.
وفي المحاسن^(٢)، عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن هذه الآية؟ فقال: اثنوا عليه وسلّموا له.

وفي العيون^(٣)، عن الرضا عليه السلام مجلسه مع المأمون قال: وقد علم المعاندون منهم أنه لما نزلت هذه الآية قيل: يا رسول الله قد عرفنا التسليم عليك فكيف الصلاة عليك؟ فقال: تقولون: اللهم صل على محمّد وآل محمد كما صليت وباركت على ابراهيم وآل ابراهيم إنك حميد مجيد^(٤).

وعن الرضا عليه السلام^(٥) فيما كتبه من شرايع الدين: والصلاة على النبي واجبة في كل موطن وعند العطاس والذبح وغير ذلك.

وفي الخصال^(٦) مثله عن الصادق عليه السلام.

وفي الكافي^(٧) والفقيه^(٨) عن الباقر عليه السلام: وصلّ على النبي صلى الله

(١) تفسير القمي ١٩٦/٢ من طبعة النجف الأشرف.

(٢) المحاسن ، ونقل عنه في بحار الأنوار ٦٠/٩٤ الحديث ٦٠.

(٣)

(٤) وقريب من ذلك ما روي من طريق العامة في صحيح مسلم ٣٠٥/١، صحيح

البخاري ٢٧/٦، ١٤٦/٤، وتاريخ بغداد ٢١٥/٦ برقم ٣٢٧٣.

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

عليه وآله كلما ذكرته أو ذكره ذاكرك عندك في أذان وغيره.

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: من ذكرت عنده فلم يصل عليّ فدخل النار فأبعده الله^(١).

وروي^(٢) أنه صلى الله عليه وآله سئل عن قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٣) فقال: هذا من العلم المكنون ولولا أنكم سألتوني عنه ما أخبرتكم به. إن الله تعالى وكل بي ملكين فلا أذكر عند مسلم فيصلي عليّ إلا قال له ذلك الملكان: غفر الله لك، وقال الله وملائكته: آمين؛ ولا أذكر عند مسلم فلا يصلي عليّ إلا قال له ذلك الملكان: لا غفر الله لك، وقال الله وملائكته: آمين^(٤).

(١) ثواب الأعمال ص ٢٤٦ الحديث ١، وسائل الشريعة ٩٩٩/٤ الحديث ٣، وقريب منه في الكافي ٤٩٥/٢ الحديث ١٩، ثواب الأعمال ص ٢٤٦، عوالي اللئالي ٣٨/٢ ح ٩٦.

(٢) كما في عوالي اللئالي ٣٨/٢ الحديث ٩٧ عن الدر المنثور ٢١٨/٥. وانظر بهذا المضمون: جلاء الأفهام ص ٢٦، ٥٦، ٥٧، وص ٦، عن شرح وفضائل صلوات ص ٥٩.

(٣)

(٤) هذه الروايات مستفيضة في وجوب الصلاة على النبي وآله عليهم صلوات الله أجمعين. قال السيد نعمته الله الجزائري في شرح الصحيفة المسمى بنور الأنوار ص ٣٨ - ٣٩: بعض من ذهب إلى وجوبها [أي وجوب الصلاة] ذهب إلى أن الواجب هو الصلاة عليه وحده وأما ضم الآل إليه فللكمال والفضل، والآخر على وجوب ضم الآل إليه وهو الصواب، للأخبار المستفيضة من الطرفين التي فيها بيان التصلية



تمت - والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وسلّم تسليماً كثيراً - لعشر بقين من شهر رمضان المعظم سنة ١٠٢٧ السابعة والمئتين والألف ملتصقاً من الواقف على هذه الرسالة من العلماء الأعلام والسادة الكرام أن يمين عليّ بالنظر لها بعين الرضا مجتهداً في تصحيح وإصلاح ما فيها من خطأ أو سهو يغضب به الرحمان ويخف الميزان وأن يسأل الكريم المنان لي ولوالدي العفو والرضوان والعتق من النيران والخلود في الجنان وجميع المؤمنين والمؤمنات .

كملت كتابتها بعون الله تعالى ومنه ليلة السبت الثانية والعشرين من شهر شعبان من السنة ١٢٤١ الحادية والأربعين والمئتين وألف بقلم مكّي بن علي بن هاشم

عند تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ الآية، فإن فيها: قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد، وقال صلى الله عليه وآله: لا تصلوا عليّ الصلاة البتراء. فقالوا: يا رسول الله وما الصلاة البتراء؟ قال: تقولوا اللهم صل على محمد، بل قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد.. إلى آخر ما ذكره من الروايات.

وانظر: بعض الأقوال في وجوب الصلاة، الكشاف ٣ / ذيل الآية الشريفة، جلاء الأفهام ص ١٩٣ - ٢١٧ من الفصل الرابع، شرح وفضايل صلوات ص ٥٢ -

الموسوي الخطي عفي لهم بئنه تعالى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على محمد وآله
الطيبين، والحمد لله رب العالمين.

مسألة :

من الصيغ الواردة عن أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين في
الصلاة على محمد وآله «صلى الله عليه وآله» بدون إعادة الجار كما هو في
كلامهم أشهر من الشمس في رابعة النهار، فما إعراب لفظ آله في هذه الصيغة؟
فنقول :

الذي يظهر لي من قواعد العربية ومن الإعتبار ومن تتبع ما ورد عن

أهل البيت في لفظ هذه الصيغة وجوب الجر، وأن النصب لا يجوز بوجه أصلاً
والدليل عليه من طرق ثلاثة:

أحدها

أنا تتبّعنا كتب الدعاء والأخبار والخطب فما وجدنا هذه الصيغة في الكتب المصححة المضبوطة التي مرت عليها أبصار العلماء المطلّعين الحفّاظ الضابطين إلاّ معربة بالجر، وقد اعترف بذلك غير واحد من الأئمة الفطنين الضابطين.

قال السيد نعمته الله في شرح الصحيفة الكريمة السجادية^(١) - في شرح قوله عليه سلام الله: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» - وفي قوله «وآله» بالجر كما هو المتفق عليه في النسخة^(٢) دليل قاطع على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار في سعة الكلام، وقراءة حمزة ﴿وَالْأَرْحَامِ..﴾ بالجر وقوله: «فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ» .. غيرهما دليل عليه، ومنعه البصريون اختياراً لأنّ فيه العطف على جزء الكلمة ولا يسمع هذا بعد الورود.

قال الفاضل الداماد^(٣): صلى الله عليه وآله بالجر على ما قد بلغنا بالضبط

(١) المسمى بنور الأنوار ص ٣٩.

(٢) في المصدر: النسخ.

(٣) في شرح الصحيفة الكاملة السجادية ص ٩٤.

على^(١) النسخ المعوّل على صحتها جميعاً^(٢) ورويناه بالنقل المتواتر في سائر العصور إلى عصرنا هذا. انتهى.

وقال المجلسي - في شرحه على السجادية المعظمة^(٣) في شرح هذه الفقرة -: اعلم أن المضبوط في النسخ المصحّحة من الصحيفة وغيرها في أمثال هذه الصلاة «وآله» بالجر، وهو عطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، ولا خلاف في جوازه في الإضطرار، وأما في الإختيار فذهب البصريون إلى امتناعه والكوفيون إلى جوازه مستدلين بقراءة حمزة في قوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾^(٤) بالجر. وأجاب بعض المانعين بأن حرف الجر مقدر^(٥). وأجيب^(٦) بأن حرف الجر لا يعمل مقدراً إلا في نحو «اللّٰهُ لَأَفْعَلَنَّ». وأجاب آخرون بمحمل الواو على القسم. وضعّف بأنه يكون إذن قسم السؤال لأنّ قبله ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾^(٧)، وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء^(٨) [...] ^(٩). واستدلوا أيضاً بقول الشاعر:

(١) في المصدر: في.

(٢) لفظة (جميعاً) ليست في المصدر.

(٣) المسمى بالفرائد الطريفة ص ٢٢٠ - ٢٢٢.

(٤) سورة النساء: ١.

(٥) في المصدر: بأن الباء مقدرة.

(٦) في المصدر: ضعّف.

(٧) سورة النساء: ١.

(٨) راجع: شرح الكافية للمحقق الرضي ١ / .

(٩) هنا سقط من كلام المجلسي لعله وقع عن المصنف متعمداً، وهو: وقال الشيخ الرضي رحمه الله: الظاهر أن حمزة جوّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي،

فاليومَ قربت تهجُونَا وتشتمنَا فإذهب فمابك والأيّام مِنْ عَجَب

بجر «الأيّام»، وبغيره^(١) من الأشعار. وحملها البصريون على الإضطرار. قال سيد المحققين [رحمه الله]^(٢): صلى الله عليه وآله بالجر على ما قد بلغنا بالضبط في النسخ المعول على صحتها جميعاً ورويناه بالنقل المتواتر في سائر العصور إلى عصرنا هذا، وإسقاط إعادة الجار مع العطف على الضمير المجرور عن حريم اللهجة لا عن ساحة الطيبة^(٣)، للتنبيه على شدة ارتباطهم واتصالهم به وكمال دنوّهم وقربهم منه صلى الله عليه وآله^(٤) حيث لا يصح أن يخلّل^(٥) هناك فاصل أصلاً كما في التنزيل الحكيم في قوله سبحانه ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ على الجر في قراءة حمزة، وفي قول الشاعر على ما نقله في الكشف: فإذهب... البيت..

إلى أن قال: وما في حواشي جنة الأمان للشيخ الكفعمي نقلاً عن الكراكجي^(٦) في الجزء الثاني من كنز الفوائد^(٧) [إني رأيت جماعة ينكرون على من يفرق بين اسم النبي وآله عليه وعليهم السلام بـ «على» ويزعمون

ولا نسلم تواتر القراءات السبع.

(١) في المصدر: «لغيره»، وما في المتن هو الظاهر.

(٢) الزيادة من الفوائد الطريفة للعلامة المجلسي رحمه الله، والمراد بـ سيد المحققين،

هو الفاضل الداماد المتوفى سنة ١٠٤١.

(٣) في المصدر: «الطيبة».

(٤) في المصدر: «وعليهم» بدل: وآله.

(٥) في المصدر: يتجلّل.

(٦) هو

(٧) كنز الفوائد.

أنهم يأترون في النهي عن ذلك خبراً ولم أسمع خبراً يجب التعويل عليه في هذا المعنى^(١)، والصحيح عندي في ذلك هو ما دلّت عليه العربية من أن الإسم المضمّر إذا كان مجروراً لم يحسن أن يعطف عليه إلا بإعادة الجار، تقول: مررت بك وبزيد، ونزلتُ عليك وعلى عمرو، لأنّ ترك ذلك لحن، فالصواب أن يقال: صلى الله عليه وعلى آله، لا صلى الله عليه وآله، إلا على تقدير أن يكون الآل منصوباً بالعطف على موضع الهاء من «عليه» لأنّ موضعها نصب لوقوع الفعل، وإن كانت مجرورة بـ«على»، فليس من طوار الصحة بمولج^(٢)؛ فإن الكوفيين يسوغون الترك في حال^(٣) الضرورة والسعة من غير تحل أصلاً، وأما البصريون فإنهم يخصون التسويغ بحالة الضرورة مراعاةً لحقّ البلاغة وتبهيها على ما في المقام من الفائدة كما قد تلوناه عليك، و^(٤) أيضاً إنما كلام الفريقيين في المحذوف لا في المنوي المسقط من اللفظ لا عن النية فلا تكوننّ من الغافلين. انتهى كلام الداماد^(٥).

ثم قال بعده المجلسي: أقول: ومنهم من وجه^(٦) النصب بكون الواو للمعية، والحق جواز القراءة بالجر كما ذكره السيد^(٧) رحمه الله لموافقته لمذاهب

(١) الزيادة من الفرائد الطريفة وشرح الفاضل الداماد على الصحيفة السجادية.

(٢) أي: لم يدخل القائل في الطريق الصحيح، ولم يصب الواقع.

(٣) في شرح المجلسي والداماد: «حالي».

(٤) لفظة «و» لم توجد في شرح المجلسي والداماد على الصحيفة الشريفة.

(٥) هذا نهاية قول الفاضل الداماد في شرحه على الصحيفة السجادية ص ٩٤ - ٩٥

على ما نقله العلامة المجلسي في الفرائد الطريفة ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٦) في بعض نسخ الفرائد: «وجب».

(٧) المراد به السيد نعمة الله الجزائري في شرحه على الصحيفة السجادية السمي بنور

كثير من أهل العربية، ولضبط النسخ عن العلماء الأعلام وكلهم كانوا فصحاء من أهل اللسان، فإما أن يكونوا جَوَّزوا ذلك برأيهم، أو وصل إليهم بالنقل المستفيض عن المعصوم كذلك، والأخير أظهر. إلى هنا كلام المجلسي رحمه الله.

وقال من انتهت إليه رئاسة زمانه الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي^(١) في شرح الزيارة الجامعة الكبيرة^(٢): اعلم أنك إذا قلت: صلى الله عليه وآله، فإن بعض^(٣) أهل العربية ينصبون الآل؛ لأنَّ العطف على الضمير بدون إعادة الجار قبيح، بل ربما منعه بعضهم، والأكثر على جواز الجر، وقد قرأ حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر الأرحام. هذا ما يعرفونه أهل اللغة، وأما الموجود في كتب الأدعية المروية عنهم عليهم السلام المصححة المعربة فكلها بجر «آله» لا يكاد يوجد في جميع أحاديثهم [وأدعيتهم]^(٤) موضع بالنصب بحسب ما ورد عنهم عليهم السلام إلا ما كان

الأنوار ص ٣٩ - ٤٠.

(١)

(٢) شرح الزيارة الجامعة الكبيرة، عند قوله عليه السلام في آخر الدعاء: وصلى الله على محمد وآله الطاهرين. رأيت نسختين منه خطيتين في مكتبة السيد المرعشي بقم برقم ١٦٣٦ و٤٠١٨، وقابلت ما قال المصنف رحمه الله مع النسخة المرقمة ١٦٣٦ وذكرت المهم من الاختلاف، أما الأخرى فهي الجزء الأول منه ولا توجد فيه ما نحن بصدده.

(٣) لا يوجد لفظة «بعض» في المخطوطة.

(٤) الزيادة من المخطوطة.

في بعضها من وضع^(١) الفتح بالأحمر، وهو من إعراب الرواة والنقله التفاتاً إلى أصل العربية، ولقد رأيت مسائل للشيخ ناصر الجبيلي الأحسائي^(٢) سئل بها الشيخ حسين بن الشيخ محمد بن جعفر الماحوزي^(٣) رحمهم الله^(٤) تعالى، وكان من مسأله هذه المسألة، فأجاب الشيخ حسين المذكور بما معناه: إن الأكثر في أدعيتهم عليهم السلام الجر، وفي كثير منها بالفتح.. وذكر أصل القاعدة. وهو رحمه الله نظر ما قرّروه في النحو، وإلا فالوارد عنهم عليهم السلام [كله]^(٥) بالجر. نعم، ربما عليهم السلام كتب بعض الشراح^(٦) النسخ الفتح نظراً إلى اللغة وأنه أرجح من الجر فكتب نسخة بالفتح، وهذا وإن كان مرجوحاً بالنسبة إلى المشهور عند النحويين إلا أنه لغة صحيحة وكانت اللغة تتبدل وتتعدد باختلاف القرون، فربما يشتهر بعض الألفاظ^(٧) والإعراب في هذا القرن وتنعكس الشهرة في القرن الذي يكون بعده ويسمّون المشتهر الأول شاداً نادراً وليس إلا لقلّة استعماله في زمانهم، ولهذا كان القرآن^(٨)

(١) في المصدر المخطوط: بوضع.

(٢)

(٣)

(٤) في النسخة المخطوطة: رحمهما الله.

(٥) الزيادة من المخطوطة.

(٦) كلمة (الشراح) لم توجد في المصدر المخطوط.

(٧) في المخطوطة: (أو) بدل: (و).

(٨) في الأصل: «القرائن». والصحيح ما أثبتناه.

الذي نزل على أعلى درجات الفصاحة والبلاغة مشتملاً على اللغات الشاذة وليست شاذة، وإنما كان استعمالها في زمن نزول القرآن قليلاً فكانت بقلة استعمالها شاذة كما في ﴿كِبَارٌ﴾^(١) و﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(٢)، والأصل أن القرآن محيطة باللغات في جميع القرون، فإذا كان قرن لا يعرف لغة من قبله أو كانت قليلة الإستعمال كانت عنده شاذة أو نادرة، وما نحن فيه الذي تقتضيه اللغة الصحيحة الأصلية هو الجر في لفظة «وآله» خاصة، وأن الفتح مرجوح أو لا ينبغي [...]»^(٣)، والفرق بينه وبين ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ من جهة المعنى. انتهى.

فهذه عبارات هؤلاء الأكابر معلنة - على سبيل المجزم المحاصل من استفراغ الوسع في التتبع - بأنه لم ترد هذه الصورة عن أهل البيت عليهم السلام إلا مضبوطة بجر آل، وهي عبادة والعبادات كصفات متلقاة من الشارع لا يجوز تجاوز الكيفية الواردة إلا بدليل، ولا دليل على ورود آل في هذه الصيغة منصوباً عن أهل البيت الذين أمر الله بالصلاة عليهم بهذه الصيغة.

وأما كلام هؤلاء الأفاضل في جواز الفتح وعدمه أو راجحيته أو مرجوحيته فبالنسبة إلى أصل العربية، وأما بالنسبة إلى جواز العطف على

(١)

(٢)

(٣) في المصدر زيادة، وهي: وإن كان في ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ جائز الفتح وراجحه والفرق..

الضمير المجرور بدون إعادة الجار فقد أوضحنا جوازه اختياراً - بالدلائل العربية من كلام البلغاء نظماً ونثراً، وأنه مذهب قاطبة الكوفيين وجمع من أئمة البصريين كيونس والأخفش وقطرب وعمر والشلوبين وأبو عبيدة وكافة محققي المتأخرين - في رسالتنا المعمولة في هذه المسألة وابتنا فيها إجماع النحويين - إلا من شذ - على وجوب الجر في هذه الصيغة، فراجعها^(١).

وأما في الضرورة فقد استفاد نقل الأئمة المطلعين المتتبعين وغيرهم الإتفاق على جوازه استفاضةً تقرب من التواتر، فالظاهر أنه إجماع ولا تخص الضرورة بالشعرية بل تعم حتى مراعاة البلاغة والمناسبات المعنوية والمطابقات الطبيعية، كما يظهر من كلام الداماد وجملة من الحذاق، ومن إطلاق كافة من نقل جوازه في الضرورة، وفي الصيغة المبسوط عنها قد اقتضت ضرورة مراعاة بلاغة الصيغة ومطابقة اللفظ الواقع الوجودي والطبيعي حذف الجار، فجواز حذفه هنا اتفاقي.

الطريق الثاني

انه بعد تحقق ورود هذه الصورة «صلى الله عليه وآله» بحذف حرف الجر بالنص والإجماع فيما أن يكون إعراب لفظ آله رفعاً أو نصباً أو جراً، لانحصار وجوه الإعراب في الثلاثة إجماعاً:

أما الرفع؛ فممتنع إجماعاً لعدم مقتضيه وعامله، وتقديرُ خبر بلا ما يدل عليه في اللفظ ممنوع، مع أنه خلاف الأصل، وعلى فرضه يخرج الكلام عن مقصود الشريعة، مع أنه لم ينقل عن أحد أصلاً ولا ضبطت عليه نسخة.

وأما النصب؛ فإما أن يكون بالعطف على المحل أو على المعية، وكلاهما غير جائز لمنافتهما لقواعد العربية المتفق عليها بين النحاة إلا من شدّ وندر. أما الأول^(١)؛ فله اعتباران:

أحدهما: اعتبار المحل للجار والمجرور معاً بفرضهما بمنزلة مفعول تسلط العامل على لفظه.

وهذا ممنوع من وجهين:

أحدهما: أنه يقتضي أن للحرف محلاً من الإعراب وأن العامل وقع

(١) وهو العطف على المحل.

عليه، وهما باطلان عقلاً وإجماعاً لاقتضائهما دخول حرف الجر في المصلّى عليه من الله وأنه من جملة المقصود بالصلاة، وهو ظاهر البطلان.

[ثانيهما:] ومع هذا فقواعد العربية تأباه فإنه حينئذ يكون الجار والجرور بمنزلة مفعول عطف على لفظه وقد شرط أهل العربية في صحة العطف على اللفظ صحة توجه العامل إلى المعطوف وعمله فيه بنفسه.

قال ابن هشام في المغني^(١): «فلا يجوز في نحو «ما جاءني من امرأة ولا زيد» إلا الرفع عطفاً على الموضع لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف. انتهى.

وتسلط العامل في هذه المسألة على المعطوف بنفسه ممتنع عقلاً ولغة.

والإعتبار الثاني: مراعاة المحل للضمير الجرور بدون الجار، وهذا في المسألة المبحوث عنها ممتنع عقلاً ولغة عند المحققين من البصريين والكوفيين وأئمة المتأخرين، وذلك لأنهم شرطوا الصحة العطف على المحل ثلاثة شروط:

أحدهما: إمكان ظهور ذلك المحل في فصيح الكلام. ولم ينقل فيها خلاف إلا عن ابن جني، وهو شاذ نادر، ولعل السرف فيه أن العامل إذا امتنع ظهور أثره وعمله النصب في لفظ المعصور عليه امتنع الحكم بأن هناك نصب منع من ظهوره مانع لفظي لولاه لظهور، لتصح مراعاته ويصح العطف عليه، أما لو لم يمكن ظهور ذلك المحل بوجه فمن أين يعرف أن هناك نصب عمل فيه العامل حتى تصح مراعاته والعطف عليه بعد ظهور تعذر عمل ذلك العامل النصب،

ولذا قالوا: لا يجوز «مررتُ بزيدٍ وعمراً» بنصب عمرو، ولم ينقل ابن هشام وغيره تجويزه إلا عن ابن جني، وفي مسألتنا لا يمكن ظهور ذلك المحل على حال، فإذن لا خلاف بين البصريين والكوفيين في امتناع نصب لفظ «آله» عطفاً على محل الضمير، فلم يبق إلا جرّه عطفاً على محل الضمير القريب؛ أما الكوفيون فلتجويزهم ذلك اختياراً، ومثلهم جماعة من البصريين وأكثر أئمة المتأخرين، وأما أكثر البصريين فلداعية الضرورية، إذ لا محيد عنه في العربية.

الثاني: وجود الطالب لذلك المحل، ذهب إليه البصريون وليس لفظ «صلى» في مسألتنا طالباً للنصب لقصوره عن عمله في كل أحواله بذاته بلا واسطة فيكون البصرية يمنعون عطف الآل بالنصب على محل الضمير بالسببين.

الثالث: أن يكون عمل العامل النصب في المعطوف عليه بحق الأصاله، ذهب إليه جلّ المحققين من البصريين والكوفيين والمتأخرين وليس لفظ «صلى» قابلاً لعمل النصب في الضمير المجرور بالأصاله لأن اللازم لا يقتضي عمل النصب إلا على ضرب من التجوّز بالتضمين^(١) أو بمقتضى الضرورة الشعرية، على أن لفظ «صلى» لم يرد عاملاً للنصب في سعة ولا في ضرورة، فأين ذلك المحل الذي يصح عطف «آله» عليه؟ إلا في الوهم، وهو وهم ساقط.

فإذن امتنع نصب «آله» عند جميع أئمة العربية لامتناع صحته لعدم

(١) التجوّز بالتضمين هو:

وجهه بحسب قواعد العربية، وإنما خلاف البصرية والكوفية فيما أمكن فيه ذلك لا فيما امتنع، حتى أنه نُقل عن بعض أئمة البصرية التزام تقدير حرف الجر في مثل المسألة المبحوث عنها لامتناع نصبه في العربية فحاذر^(١) على مذهبه من عدم جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار وارتكب جواز إعمال الحرف مقدرًا ولا يخفى ضعفه، وقد تبين عدم صحة نصب «آله» عطفًا على محل المعطوف عليه، فلم يبق إلا نصبه على أن الواو واو المعية، أو رفعه بفرضه مبتدئًا حذف خبره «صلى الله عليهم»، أو جره.

والأول باطل لفساد المعنى والخروج عن المقصود - على تقديره -، لأن واو المعية لا تقتضي بأصل الوضع التشريك بين مدخولها وما قبلها في عامله كما صرح به أئمة العربية مثل ابن مالك وابنه والداميني ونجم الدين سعيد والحريري وغيرهم مما لم يحصر، وإن كان ربما كان مثله في الإلتصاف بضمون العامل لكن لا بجهة التبعية ولا بجهة دلالة الواو على ذلك، فإنك تقول: «سرتُ والحائطُ» والحائط لا يمكن في حقه السير، وتقول: «سرتُ وزيداً» وربما كان زيد يسير أيضاً لكن لا بدلالة الواو ولا بالتبعية، فإن الواو إنما تدل بأصل الوضع على أنك سرت وأنت مصاحب لمدخول الواو حال سيرك، سواء تحقق منه سير في الواقع أم لا، وهذا المعنى لا يصح في المبحوث عنه إذ لا ريب في أن المقصود طلب إدخال آله في الصلاة عليه تبعاً له، وعلى المعية لا يكون إدخالهم في الصلاة عليه مقصوداً لعدم دلالة واو المعية عليه، وهذا خارج عن المقصود، بل ربما دل بفهمه على أن المصلي لم

يطلب من الله الصلاة على محمد إلا حال المصاحبة لآله، وهذا خارج عن مقاصد العقلاء وأهل الديانة ولا يرتاب عاقل في أن الواو للعطف وليست للمعية وإلا لكان المعنى: صلى الله عليه في حال مصاحبته لآله، وهذا كلام لا معنى له والضرورة العقلية والدينية تدفعه.

فإذن لم يبق إلا الجر عطفاً على محل الضمير القريب، والنصب ممتنع على كل حال، ولا وجه له في العربية.

ومن أراد استقصاء البحث في العطف والمعية هنا فليرجع إلى رسالتنا المعمولة في هذه المسألة قبل هذه، وهي أول ما نطق به لسان قلبي في عرصة الطرس^(١) بلغة البيان.

(١) الطرس: الصحيفة، ويقال: هي التي مُحِيَتْ ثم كُتِبَتْ، والجمع: أطراس. لاحظ:
صاح اللغة للجوهري ٩٤٣/٣.

الطريق الثالث^(١)

الإعتبار بالنظر إلى أصل ترتب الوجود وفيضان الجود؛ فنقول:

اعلم أن العقل الفصيح بالبرهان الصريح والنقل المستفيض الصحيح كتاباً وسنة وإجماعاً نطقوا بلسان المقال والحال وكذا العقل بالملكة^(٢) والفعال^(٣) بأن الله تعالى خلق ذوات آل محمد صلى الله عليه وعليهم بعد ذاته ينفصلون منه كما ينفصل السراج من السراج^(٤) وكما ينفصل الشعاع من نور

(١) هذا الطريق لم يسبق ذكره في الرسالة السابقة، وهو مناسب لمذاق العرفاء ومشرب الفلاسفة.

(٢) العقل بالملكة في اصطلاح الفلاسفة هو ما إذا حصل في النفس الأوليات التي هي آلة لاكتساب النظريات من دون أن يحصل النظريات، فيسمى تلك الحالة عقلاً بالملكة أي لها قدرة الإكتساب وملكة الانتقال إلى نشأة العقل بالفعل. راجع: الأسفار لملاصدرا ٣/٤٢٠، ولا حظ نفس المصدر لمزيد البحث ٣/٤١٨ - ٤٤٦ - الفصل ٢٤ - ٢٨.

(٣) العقل الفعال هو أن تكون النظريات عند النفس حاضرة بالفعل ومشاهدة بالحقيقة لا أنها متى شاءت النفس استحضرتها بالإنفئات وتوجه الذهن إليها، وقياسه قياس الضوء كما يقول أرسطو، لأنه كما أن الضوء هو علة للألوان المبصرة بالقوة في أن يصير بالفعل كذلك هذا العقل يجعل العقل الهولاني - الذي بالقوة - عقلاً بالفعل بأن يثبت فيه ملكة التصور الفعلي. لاحظ: الأسفار ٣/٤٢٠ - ٤٢١، ٤٣١.

(٤) مع قطع النظر من السخية.

الشمس، فذواتهم تبع لذاته ومن ذاته في كل مقام وصفاتهم تبع لصفاته ومن صفاته كذلك في كل مقام، وقد صلى الله عليه وعليهم تبعاً له في كل مقام، فالصلاة عليهم منبجسة^(١) من الصلاة عليه كذلك في كل مقام والعوالم متطابقة وطبقات الوجود يصف بعضها بعضاً ويطابقه، فإذا قلت: صلى الله عليه وآله، بجر لفظ « آله » عطفاً على محل الضمير القريب فقد تطابق النظام الطبيعي والرقمي والقولي اللساني والخيالي والنفسي والروحي والعقلي والفؤادي، وطابق الكل حكمة المشيئة في مراتبها السبع^(٢) وطابق قولك اعتقادك الذي قام عليه البرهان من السبل الثلاثة^(٣) أنه ليس أحد يساوي

(١)

(٢) المراتب السبع هي مراتب للنفس يعبر عنها العرفاء والحكماء باللطائف السبعة وهي التي يشير إليه عبدالرحمن الجامي في قوله:

هفت شهر عشق را عطار گشت ما هنوز اندر خم یک کوجه ایم

وهي: الطبع، والنفس، والقلب، والروح، والسر، والخفي، والأخفى. فهي طبع باعتبار مبدئيتها للحركة والسكون، ونفس باعتبار مبدئيتها للإدراكات الجزئية، وقلب باعتبار مبدئيتها للإدراكات الكلية التفصيلية، وروح باعتبار حصول الملكة البسيطة الخلاقة للتفاصيل لها، وسر باعتبار فنائها في العقل الفعال، وخفي باعتبار فنائها في مقام الواحدية، وأخفى باعتبار فنائها في مرتبة الأحادية.

قالوا أيضاً بأن للنفس سبع مراتب وهي: العقل الهولواني، والعقل بالملكة، والعقل بالفعل، والعقل المستفاد، والمحو الذي هو مقام التوحيد الأفعالي، والطمس وهو مقام التوحيد الصفاتي، والمحق وهو مقام التوحيد الذاتي. انظر: درر الفوائد للشيخ محمدتقي الآملي ١/١٣١ - ١٣٢ وهو من أحسن ما علق على شرح المنظومة للسيزواري كما قيل.

(٣)

محمدًا صلى الله عليه وآله في شرف القرب إلى الله عز اسمه وأن آله الأقطاب تابعون له في صفاته وما خصه الله به من صلاته عليه في كل مقام حتى في مقام العبارة اللفظية والرسم فيطابق ذلك النظم الوجودي الذي اقتضاه حكمة العليم الرحيم ويكون فيه إشارة إلى كمال وحدانية الله وتوحيد المصلي عليه بصلاته على آله تبعاً له حتى في العبارة اللفظية، وفيه دلالة على أن محمدًا صلى الله عليه وآله هو السابق لكل كمال من صفات الجمال والجلال وأنه الواسطة لجميع من سواه في كل كمال و جُود و وُجُود، ولو نصبت لفظ «آل» كان ذلك إما على معنى أنك فرضت تسلط العامل على المتبوع بدون صلة وعظفت عليه ففرضت عمل العامل في المعطوف الثاني بنفسه لابصلة، مع أنه لم يعمل في المتبوع بحسب الواقع الوجودي الذي حكاها القولى إلا بصلة، فيلزم كون رتبة الصلاة على التابع سابقة على رتبة الصلاة على المتبوع، ويلزم سبق الذات على الذات والصفة على الصفة بل ربما اقتضى بوجه إلى أن رتبة الصلاة على التابع تساوي رتبة ذات المتبوع ولا أقل من لزوم مساواة ذات التابع لذات المتبوع والصلاة عليه للصلاة عليه، وهذا ربما انتهى إلى نفي وحدانية المصلي عليه وعلى آله .

وبالجمله فلا ريب في أنه حينئذ يكون مخالفاً للترتيب الطبيعي والنظم الوجودي ومفضٍ إلى أن صلاة الله على آله أعلى من صلته عليه لأن صلته حينئذ عليه بصلة وعليهم بلاصلة فيكون التابع من حيث هو تابع أشرف من المتبوع، هذا خلف محال، فلا يكون مما صدر عن الشارع ولا يتعبد به الناس

المتقربون^(١) إلى الله بقول «صلى الله عليه وآله»، وقد ورد أن الصلاة على محمد وآله تجديد للعهد المأخوذ لهم في الذر^(٢) وأنها بمعنى: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر^(٣)، وهي أركان الوجود الأربعة^(٤)، فلا تتأذى بصيغة تخالف ما هنالك، بل لا بد من الإقرار بولايتهم تبعاً لولايته في كل مقام حتى في التكليف اللفظي والرسمي ولا يجوز إفرادهم عنه ولا اعتقاد مساواتهم له ذاتاً وصفة حتى في عالم الحروف والألفاظ.

وأما على المعية فيلزم منه ما ذكرناه من لزوم مساواتهم له ذاتاً وصفة أو صفة هي الصلاة من الله عليه وعليهم أو أنه خال من إفاضة الصلاة عليه حتى كان في مقام آله مصاحباً لهم، فيلزمه أيضاً أن صلاة الله على آله لها مدخل في عليّة صلاته عليه، بل يؤول إلى أن ذاتهم يتوقاف عليها إفاضة الصلاة عليه، بل يتوقف على وجودهم وجوده بوجه.

والكل باطل بالضرورة عقلاً وسمعاً، على أنه حينئذ خارج عن الدلالة على قصد الصلاة على آله تبعاً له كما عرفت، فإما أن يكون في الواقع صلاة من الله أيضاً على آله أو لا، فعلى الأول فإما أن يكون وجودهم مساوٍ لوجوده فيلزم تعدد المبدأ وعدم وحدانية الفيض الأول الذي جعلها الله دليلاً على وحدانيته، فلا دليل حينئذ على وحدانيته، أو الصلاة عليهم مساوٍ أو

(١) في الأصل: المتقربين. والصحيح ما أدرجناه.

(٢)

(٣)

(٤)

مساوق للصلاة عليه فيلزم ما مرّ مع مخالفة الواقع من الترتيب الوجودي والطبيعي.

ويلزم أيضاً عدم ملاحظة تبعيتهم له، وفيه من المفاسد العقلية والشرعية ما لا يخفى على المتدبر لما قررناه.

فإذا عرفت هذا كله عرفت أنه لا مسوغ لنصب لفظ «آله» في هذه الصيغة لا لغة ولا عقلاً ولا شرعاً، فهي عبادة تعبد الله بها عبادة وجعلها معراجاً لحوائجهم إليه، فلا بد أن يتلفظ بها على ما حصل اليقين بصدوره عن المعصوم وإذنه فيه وليس إلاّ الجر.

وأما الرفع فلم نعلم أن أحداً احتمله ولا جاء به أثر^(١) ولا وجد في نسخة مما ورد فيه هذه الصيغة، مع ما يلزمه من المخالفة للعقل والشرع، فلا تغتر بما جوّزه بعض المعاصرين من إعرابه بالفتح ولا تعرج عليه؛ فإنه لحن لغة وعقلاً ومخالف لما ثبت عن المعصوم من إعرابه بالجر في كل ما بلغنا عنه من دعاء أو خطبة أو خبر، واستعماله في الصلاة مبطل لها^(٢)، لأنه ليس على كيفية الذكر الوارد عن المعصوم بل هو على خلافه فهو من قبيل كلام الآدميين المبطل تعمده للصلاة.

ولنختم الرسالة بذكر كلام لشيخنا الأعظم الشيخ أحمد بن زين الدين في

(١) فلم ينقل «صلى الله عليه وآله» ولو أن في بعض الشواهد نظير آية ﴿والأرحام﴾ قرئ بالرفع شاذاً، وقد نقلناه في الصفحة من الرسالة الأولى.

(٢) استعمال في الصلاة مبطل.

هذا المقام^(١) تبركاً وتيمناً:

قال مدّ الله في عمره - بعد الكلام المنقول عنه في صدر الرسالة^(٢) - : وما نحن فيه الذي تقتضيه اللغة الصحيحة الأصلية هو الجر في لفظة « وآله » خاصة وأن الفتح مرجوح أو لا ينبغي، وإن كان في ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ جائز الفتح أو راجحه، والفرق بينهما من جهة المعنى، فإنك إذا قرأت في « صلى الله عليه وآله » بالجر كانت الصلاة عليهم معطوفة على الصلاة عليه فهي تابعة ولا حقة ومتأخرة عن الصلاة عليه رتبة ولفظاً، وهذا هو المناسب للترتيب الطبيعي والوجودي، فإن الله تعالى خلقه صلى الله عليه وآله قبلهم وخلقهم من نوره [وصلى عليه قبلهم]^(٣) وصلى عليهم بعده، فعلى الجر يتسق الترتيب الوجودي والطبيعي مع اللفظ، وإذا قرأت بالفتح كان إما على المعية أو عطفاً على المحل، وفي الأول يلزم ظاهراً أن صلاة الله عليه وعليهم في الإفاضة سواء، ويلزم من هذا [إما]^(٤) التساوي في الوجود إن لاحظنا الترتيب الطبيعي، وإما مخالفة الترتيب الطبيعي إن قدرنا سبقه على وجودهم. وفي الثاني يكون المراد أن الضمير المجرور منصوب المحل^(٥)

(١) راجع: شرح الزيارة الجامعة الكبيرة للأحسائي عند قوله عليه السلام في آخر

الدعاء: وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

(٢) ونقل المصنف كلامه في الرسالة السابقة ص .

(٣) الزيادة من شرح الأحسائي، النسخة الخطية الموجوده في مكتبة السيد المرعشي

برقم ١٦٣٦.

(٤) الزيادة من المصدر المخطوط.

(٥) في المصدر: المنصوب المحل.

بمعنى أنه منصوب بالعامل فيكون العامل قد توجه إليه في المعنى بدون واسطة الجار فتكون الصلاة واقعة عليه بغير فاصل فإذا قرأت بالنصب كان المعطوف مشاركاً له في عدم الفاصل ويلزم التساوي في الوجود أو في الصلاة، فعلى التساوي في الوجود يلزم خلاف الواقع وعلى التساوي في الصلاة يلزم خلوّ السابق عن صلة المتفضل عزّ وجلّ إلى أن وجد اللاحق، ولزم من هذا أفضلية اللاحق وهو منافٍ للحكمة. فإن قلت: إنه معطوف على المحل ولا يلزم التساوي في الوجود ولا في الصلاة لتأخره لفظاً. قلت: إنما يتوجه هذا إذا كان المعطوف مجروراً ليكون عطفاً على لفظ الضمير الذي دخل عليه لفظ الجار وأما إذا قدرت العطف على المحل فلا يتجه ذلك لأن الألفاظ قوالب المعاني والإرادة ولا تقصر^(١) المعاني عن قوالبها، فالذي ينبغي أن يقرأ بالجر لينتظم اللفظ على ترتيب الوجود والطبيعة، وعلى هذا كان صلى الله عليه وآله أول مخلوق، فكان نوره يطوف حول القدرة ثمانين ألف سنة وصلاة الله عليه واصبة دائمة، ثم نزل إلى العظمة فخلق الله من نوره نور علي بن أبي طالب عليه السلام كما يجاد السراج من السراج، فكان نور علي عليه السلام يطوف بالقدرة ونور محمد صلى الله عليه وآله يطوف بالعظمة صلى الله عليهما وآلهما. انتهى.

وما عبّر به من لفظ «ينبغي» أراد به الوجوب وإن كان في الظاهر مدلوله الرجحان، مراعاة لحال أكثر الناظرين الجارين على منهاج اللغة فلا يفهمون حقيقة ما قال، وإلا فبحته صريح في وجوب الجر وعدم جواز

(١) في المخطوطة: لا تُفَرِّغْ بدل: ولا تقصر.

النصب بوجه، فتأمل.

وهذا آخر ما أردنا إيماءه والله العالم بحقيقة أحكامه، ونسأله العفو.

وقد جعلتها وسيلة إلى الوقوف على باب سلطان العصر فإن قبلها
فشأنه العفو والرحمة وإن ردها فبجرائم مؤلفها ولكنه باب الرحمة الذي لا
يخيب من لاذبه، والحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله
المعصومين.

ختمت باليوم الثاني من شهر شعبان سنة ١٢٤١ الحادية
والأربعين بعد المتين والألف.